وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

تخصص: علم اجتماع الجريمة والانحراف

مذكرة ماستر تحت عنوان

إستراتيجيات الرقابة الإلكترونيـة عن بعد للوقاية من جرائم السرقة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالب:
➢ رميكي نور الدين

تحت إشراف الأستاذ:
❖ شارف عماد

الاسـم واللقـب	الرتبـة العلميـة	الصفـة
بـوزيان خير الديـن	أستاذ محـاضر – ب -	رئيسـا
شـارف عمـاد	أستاذ محاضـر – أ -	مشرفـا ومقررا
حسـان صيـد	أستاذ مسـاعد – ب -	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية 2023 / 2024

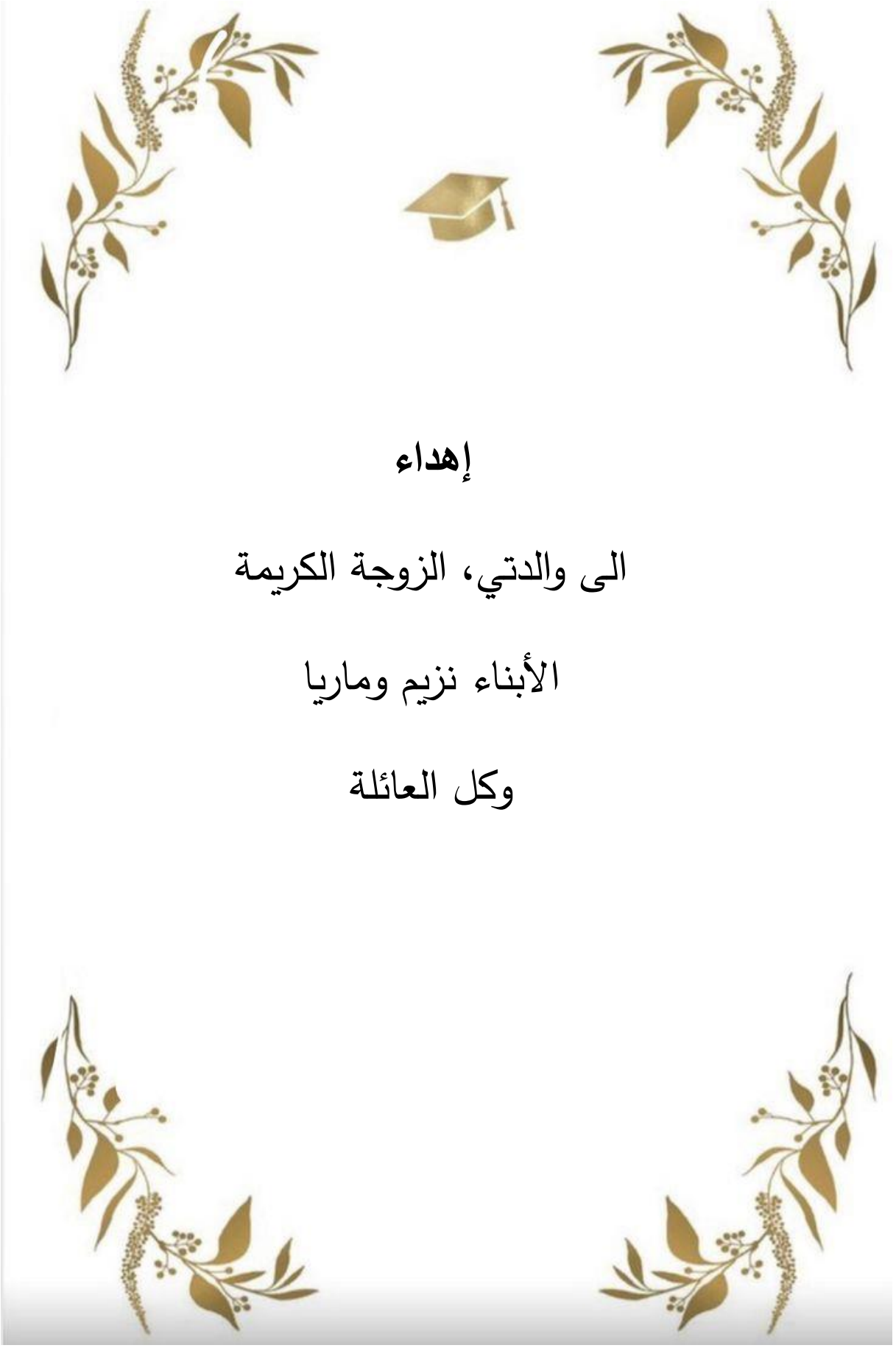

إهداء

الى والدتي، الزوجة الكريمة

الأبناء نزيم وماريا

وكل العائلة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتتحقق المقاصد والغايات

أشكر الله عز وجل على أن وفقني للوصول الى هذه المرحلة العلمية رغم ما فيها من الصعاب

كما أتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الى أستاذي الفاضل **شارف عماد** على مساعدته ومعلوماته القيمة التي أنارني بها في إكمال هذه الدراسة

والشكر الجزيل موصول الى السادة أعضاء لجنة المناقشة كل من الاستاذ بوزيان خير الدين والأستاذ صيد حسان على قبولهم مناقشة المذكرة

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل خاصة زملاء الدراسة وزملاء المهنة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	/
قائمة المحتويات	/
مقدمة	أ – ب
الفصل الأول: مدخل الدراسة	
تمهيد	04
إشكالية وتساؤلات الدراسة	05
المقاربة النظرية	13
نظرية الفضاء القابل للدفاع	13
نظرية النوافذ المكسرة	16
نظرية النشاط الروتيني	17
نظرية الاختيار العقلاني	17
أهمية الدراسة	19
أسباب الدراسة	19
أهداف الدراسة	20
مفاهيم الدراسة	21
الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	
منهجية وسيرورة الدراسة	31
أدوات جمع البيانات	34
المقابلة	34
الملاحظة	36
ميدان الدراسة	36
العينة	36
حدود البحث	37
الحدود المفاهيمية	37

الدراسات السابقة	38
التعقيب على الدراسات السابقة	42
الفصل الثالث: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	44
تحديد المصطلحات	45
ماهية الرقابة الإلكترونية عن بعد	45
خصائص التصوير بكاميرات المراقبة	51
مكونات أنظمة كاميرات المراقبة	52
مميزات كاميرات المراقبة	52
إستخدامات كاميرات المراقبة	53
شروط فعالية الرقابة الالكترونية عن بعد	55
أهم استراتيجيات كاميرات المراقبة في الوقاية من جرائم السرقة	57
النظريات المفسرة للرقابة و الوقاية من جرائم السرقة	60
نظرة القانون لكاميرات المراقبة في التشريع الجزائري	62
كاميرات المراقبة واحترام الخصوصية	64
خلاصة الفصل	66
الفصل الرابع : الإطار الميداني للدراسة	
تمهيد	68
أولا: عرض البيانات وتحليلها	69
المحور الاول: البيانات الشخصية	69
المحور الثاني: فاعلية الرقابة الالكترونية عن بعد في الوقاية من جرائم السرقة	69
المحور الثالث: الدافع وراء استغلال الرقابة الالكترونية عن بعد	76
المحور الرابع: معيقات عملية الرقابة الالكترونية عن بعد في القيام بدورها	80
الاستنتاجات الفرعية و العامة للدراسة	83

الاستنتاجات الفرعية	83
الاستنتاجات العامة	87
الخاتمة	91
قائمة المصادر والمراجع	92
الملاحق	98
ملخص	103

مقدمة

من الظواهر القديمة التي عرفتها المجتمعات منذ الأزل الجريمة، لذا وجب وضع بعض الشروط لكبح تصرفات الأفراد و ذلك من أجل إحلال الطمأنينة لدى الفرد وكذا المجتمع الذي نعيش فيه، فأقرت تجريم كل فعل يؤدي الى زعزعة أمن الجماعة أو سلامتهم وتسليط عقوبة على فاعله.

فالتطور الحاصل على جميع المستويات خاصة منها التقني أو التكنولوجي، ساعد في حماية المجتمع الذي نعيش فيه من الانحرافات و الجرائم و هذا طبعا بالاستعانة بجملة من الوسائل من بينها وأهمها الرقابة الالكترونية عن بعد، التي قللت من وقوع الجرائم والحوادث المنتشرة في المجتمع وكذا الاعتداءات الجسدية وترهيب الأشخاص و بالأخص جريمة السرقة بكل أنواعها، التي أصبحت الشغل الشاغل للفرد خاصة مع تطور تقنيات الإجرام، لذا وجب وضع خطط و استراتيجيات من اجل الوقاية من جرائم السرقة وهذا باستعمال تقنيات الرقابة الالكترونية عن بعد التي برز دورها في حماية الأشخاص والممتلكات من هذه الجرائم وساهمت في تحقيق السكينة والاستقرار وهو الامر الذي جعلني اختار هذا الموضع من أجل الغوص فيه.

واستجابة الى الهدف الرئيسي للدراسة والإشكالية المطروحة، تم تقسيم العمل الى أربعة فصول والتي كانت مفصلة كما يلي:

الفصل الأول: المعنون بمدخل للدراسة بحيث تطرقنا فيه الى إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، المقاربة النظرية، كما تم التطرق الى أهمية الدراسة وأهدافها، والأسباب التي دفعتنا الى القيام بهذه الدراسة والصعوبات التي واجهتنا وكذا المفاهيم المتعلقة بها كما.

أما الفصل الثاني: عنوناه بالإطار النظري للدراسة سلطنا من خلاله الضوء على منهجية وسيرورة الدراسة وكذا أدوات جمع البيانات والميدان الذي أجريت فيه الدراسة ثم العينة التي اختيرت لها وحدود الدراسة وفيما بعد تطرقنا الى الدراسات السابقة.

أما الفصل الثالث: والذي تضمن الإطار النظري للدراسة قمنا بالتطرق فيه الى ماهية الرقابة الالكترونية عن بعد واستخداماتها ومدى فعاليتها وأهم الاستراتيجيات التي تقوم عليها، ثم سلطنا الضوء على النظريات المفسرة للرقابة الالكترونية والوقاية من جرائم السرقة دون إغفال نظرة القانون حول كاميرات المراقبة في التشريع الجزائري واحترامها للخصوصية.

وفي الفصل الرابع: تحت عنوان الإطار الميداني للدراسة عرضنا من خلاله بيانات الدراسة وتحليلها ثم الاستنتاجات الفرعية حسب كل محور وبعدها الاستنتاجات العامة للدراسة مختتمة بخلاصة.

الفصل الأول:

مدخل الدراسة

تمهيد

- إشكالية الدراسة
- المقاربة النظرية
- أهمية الدراسة وأسباب اختيارها
- أهداف الدراسة
- صعوبات الدراسة
- مفاهيم الدراسة

تمهيد

في هذا الفصل المعنون بمدخل للدراسة، تم التطرق فيه الى إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، إضافة الى تحديد المقاربة النظرية المتصلة بالدراسة، أهمية وأسباب الدراسة، أهداف الدراسة ثم الصعوبات التي واجهتنا وأهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة.

أما في الفصل الثاني المعنون بالإطار المنهجي للدراسة، تطرقنا فيه الى منهجية وسيرورة الدراسة، أدوات جمع البيانات، ميدان الدراسة وحدودها ثم عرجنا الى الدراسات السابقة. أما في الفصل الثالث المعنون بالإطار النظري للدراسة، ضم في طياته

1- إشكالية الدراسة:

إن العالم يتطور بشكل سريع، وتدهشنا التقنيات التي ترى النور كل يوم بل كل ساعة، وفي المقابل تتطور تقنيات الجريمة بشتى أنواعها مما يصعّب على القائمين بالعملية الأمنية اقتفاء أثر المجرمين أو القبض عليهم. فكان لابد من الانتقال الى نوع متطور من أشكال الرقابة يسمح بالتصدي الى هذه الجرائم وخاصة منها جرائم السرقة. في هذا الصدد تم تقديم الرقابة الالكترونية والاستراتيجيات المستخدمة لها كواحدة من الحلول في محاربة هذه الجرائم والوقاية منها، حيث استفادت من التطور في أجهزة الحاسوب ووسائط التخزين والشبكات والربط مع شبكة الانترنت واستخدام الكابلات الضوئية وصولا الى الألياف البصرية، ولطالما كانت أنظمة الرقابة الالكترونية حكرا على الدول العظمى ولشركات الكبرى والأماكن الحساسة وهذا نظرا لغلاء أسعارها. لكن التطور الكبير والانتشار الواسع لكاميرات المراقبة بشتى أنواعها وكذا إنخفاض أسعارها وتطور خبرات الفنيين في هذا المجال ساهم في انتشارها حتى أصبحت هذه الأنظمة وخاصة رؤية كاميرات المراقبة شيء مألوف في حياتنا.

ورغم هذا التطور الكبير والانتشار الواسع لهذه الأنظمة الرقابية المتطورة إلا اننا نلاحظ افتقار المكتبة العربية لمرجع يضع الباحث أمام الخطوط العريضة لهذه الأنظمة، بحيث تتوضح لديه معالم البحث في هذا المجال.

لذا كان من الضروري دراسة الموضوع ومعرفة أهم أبرز الاستراتيجيات المستخدمة في الوقاية من جرائم السرقة، من خلال تقنيات الرقابة الالكترونية عن بعد وهذا استجابة للمتغيرات العصرية التي تحدث في دنيا الجريمة والمجرم. فالتقدم الاجتماعي والثقافي والعلمي قد أحدث تطورا ملحوظا في عقلية المجرم ومكنه من إرتكاب الجريمة بسهولة ثم إخفاء معالمها. لذلك لجأت معظم دول العالم اليوم ومن أجل تحقيق آمنها والمحافظة عليه الى الاستفادة من التقدم العلمي في مجال الصورة، وما احدثته الصورة التكنولوجية من تطور

هائل في تقنيات كاميرات التصوير وتوظيفها في المجال الأمني للعمل على الحد من الجريمة وبالخصوص جرائم السرقة وكشفها عند وقوعها.

حيث كان أول نظام للمراقبة بالكاميراCCTV سنة 1942 خلال الحرب العالمية الثانية من طرف المهندس الألمانيWalter Bruch وهذا من أجل مراقبة إطلاق الصواريخ. وفي عام 1980 كانت البداية الفعلية في تصنيع كاميرات المراقبة بغرض البيع للمستهلكين للحماية من السرقة في كل من أمريكا وبريطانيا[1]. حتى تطورت صناعتها وأصبحت نشطة خاصة من ناحية الجودة في الصورة والذكاء الاصطناعي من خلال إنشاء برامج تسمح بالتعرف على الوجوه وتحليل أشرطة الفيديو بشكل سريع.

بالنسبة للدراسات فقد أجريت العديد منها في بريطانيا لأنها تعتبر من الدول الأوروبية الأولى في عدد كاميرات المراقبة المستغلة. لذا أجريت هذه الدراسات للتعرف على تأثير المراقبة بالفيديو على الانحراف الحضري وعلى معدلات الجريمة خاصة في مواقف السيارات وميترو أنفاق لندن من قبل(Tilley 1993) وكذا في مراكز المدن من قبل(Brown 1995) والبعض الاخر من قبل المؤسسات المحلية من قبل

(Squires et Measor) وكذلك (Skinns et Ditton) سنوات 1995، 1998، 1999.[2] وبعد عدة سنوات قضوها هؤلاء العلماء في دراسة استخدام الشرطة للفيديو استنتجوا ان تنفيذ مثل هذه الأجهزة التقنية يمكن ان تلعب دورا نشطا في الوقاية من الاضطرابات الحضرية أو الانحرافات. وهو الامر نفسه الذي استنتجه مجموعة علماء إجرام كنديين(Ratcliffe et Farrington) بعد دراسات قاموا بها في مواقف سيارات، أن أداء

[1] الموقع الالكتروني https://www.clearway.co.uk تاريخ التصفح 2024/03/12 الساعة 20سا25.

[2] Eric Heilmann ،La videosurveillance ، une reponse efficace a la criminalite ، les presses de l'université de montréal ،volume36 ،N°01 ،2003 ،P91.

المراقبة بالفيديو يكون هو الأعلى واكتسبت أهميتها. كما أن النتائج كانت افضل ضد السرقات المتعلقة بالسيارات المركونة في المواقف[1].

أما الحقيقة الغريبة عند علماء الجريمة أنه عند تحليلهم لمنحى الجريمة قبل وأثناء تركيب أجهزة كاميرات المراقبة CCTV، أن عدد الجرائم ينخفض حتى قبل تركيب هذه الأجهزة (براون 1995، ارميتاج وآخرون 1999)[2] وهذا حتى لو لم تكن قيد التشغيل، فحضورها يخيف الافراد.

كما تجدر الإشارة الى أن علماء الاجرام في بريطانيا بعد سلسلة مقابلات أجروها مع جناة مثلوا أمام المحكمة العليا أثبتوا أن المراقبة بالفيديو كان لها تأثير على سلوكهم لدرجة انهم أصبحوا يتصرفون بحذر شديد، واعترف مجرمون آخرون انهم تنقلوا خارج المدينة من أجل إرتكاب سرقات بعيدا عن الرقابة بالكاميرات. فحسب الإحصائيات الصادرة في2022/10/15 أن كاميرات المراقبة في المملكة المتحدة تغطي معظم مراكز المدن والعديد من محطات القطار ومواقف السيارات، إذ أعطت إحدى الدراسات الرقم التقريبي البالغ 4.000.000 كاميرا في العاصمة لندن لوحدها.

كما أن المراقبة بالفيديو أصبحت أكبر عامل محفز للنمو خاصة في الصين، التي تعتبر المتصدر الأول في طرح هذا النوع من التكنولوجيا وكذا في عدد الكاميرات المنتشرة. فالمدن الصينية تقع تحت المراقبة الاثقل في العالم، وبحسب التقديرات لديها540 مليون كاميرا مراقبة. بحيث أنه إذا قسمنا ذلك على عدد سكانها البالغ 1.46 مليار نسمة، يمكننا القول أن هناك قرابة 377 كاميرا لكل ألف (1000) شخص [3].

[1] Maurice Cusson ، Traité de sécurité interieure ، bibliothèque nationale et archives du Québec ، Canada ،2007P455

[2] المرجع السابق،

[3] موقع العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk تاريخ التصفح 2024/03/13 الساعة 12سا20.

يرى موريس كيسونMaurice Cusson في كتابه " معاهدة الأمن الداخلي" Traité de sécurité intérieure أن الرقابة الالكترونية حتى تكون ذات فعالية يجب أن تبنى على خمسة عناصر أساسية هي الوقاية، الاستعلام، التحقق من الجرائم، إستعمالها كأداة إثبات و التدخل السريع في حال انتهاك القواعد من طرف المنحرفين[1] ، وهذا لا يكون إلا بالتواصل الدائم بين العاملين على مستوى الشاشات الداخلية والعناصر الأمنية العاملة في الميدان .كما يمكن للرقابة عن بعد التحكم في الأزمات خاصة عندما تكون كاميرات المراقبة الموضوعة غير مرئية للعيان أو بعبارة أخرى مموهة.

لما سبق يمكن القول أن الجزائر تشهد استغلال هذه التقنية كباقي الدول الأخرى، منذ بداية سنة 2003 أين كان عددها لا يتجاوز 150 كاميرا مراقبة، كانت تستغل في المناطق الحساسة وكذا الشوارع الرئيسية للعاصمة التي كانت عرضة للإرهاب في فترة العشرية السوداء. كما أن تكلفة هذه الوسائل آنذاك كانت باهضة، ثم بدأت كاميرات المراقبة في الانتشار والاستخدام التي أصبحت الآن موجودة على مستوى الولايات الكبرى و مساهمة في مكافحة الجريمة بكل أنواعها[2]. حيث سجلت مصالح المديرية العامة للأمن الوطني خلال الثلاثي الأول من سنة 2021، 2384 تدخل بفضل استغلالهم لهذه الأجهزة عبر كل من ولايات الجزائر، وهران، البليدة، قسنطينة، سطيف، عنابة، وغرداية هذا ما أكده الناطق الرسمي على مستوى خلية الاعلام والاتصال بأمن ولاية الجزائر[3]. وهو ما يؤكد ارتفاع عدد كاميرات المراقبة خلال السنوات العشر الأخيرة، أين قامت المصالح الأمنية بتركيب عدة كاميرات مراقبة عن بعد من الجيل الأحدث تعمل بالأشعة تحت الحمراء قادرة على فك رموز

[1] Maurice cusson :Traité de sécurité intérieure, bibliothèque nationale et archives du Québec, Canada, 2007, P453.

[2]Caméras de surveillance dans la lutte contre la criminalité, https://www.lexpressiondz.com/index.php/–le 20/03/2024 a23:25

[3]https://elikhbaria.dzle 30/03/2024 a 19 :25.

المواقع على مدى 4 كيلومترات حتى في الليل[1]. الشيء الذي دفع بالمؤسسات العامة و الخاصة وكذا الانساق الاجتماعية اليوم الى صرف أموال طائلة من أجل اقتناء هذه الأجهزة بكل أنواعها من اجل تامين ممتلكاتهم من جميع الجرائم خاصة السرقة.

فيما يخص الدراسة ، قمنا باستعمال تقنيتي الملاحظة و المقابلة وذلك من أجل إضفاء أكثر مصداقية للبحث والاستزادة من المعلومات بغية إشباع مختلف جوانب الدراسة، كما قمنا بتحليل مقال صحفي حول كاميرات المراقبة وشريط فيديو مصور، كما خصصنا مجال للخبرة المهنية في البحث وهذا بغية تسليط الضوء على هذه الاجهزة الحساسة.

فبالنسبة لتقنية المقابلة، قمنا بمقابلة مجموعة من الاشخاص أصحاب أنشطة تجارية أين كانت لهم معنا فرصة لاستقاء بعض المعلومات حول كاميرات المراقبة ودورها في مسايرة نشاطاتهم. بحيث استهدفنا الانشطة التجارية التي بها احتمالية كبيرة لان تكون معرضة لجرائم السرقة، وكذلك كل مرة نختار محيط حضري مختلف من أجل الاحاطة بكل جوانب المشكلة.

أما بالنسبة لتقنية الملاحظة، فمنذ أن تحصلنا على عنوان البحث بدأنا في تنظيم عملية جمع البيانات بدءا بالملاحظة في عين المكان من أجل مشاهدة بصورة مباشرة للواقع والاقتراب منه، وقد تم تسجيل المعلومات المستقاة من الملاحظة الميدانية الحرة والمباشرة. استطعنا من خلالها الحصول على كم لا بأس به من المعلومات التي تخدم موضوع دراستنا. " استراتيجيات الرقابة الالكترونية عن بعد للوقاية من جرائم السرقة ".

فمن خلال بعض الزيارات التي قمنا بها على مستوى مواقع تكون احتمالية وقوع جرائم سرقة فيها قائمة، منها محطة متعددة الخدمات الموجودة في منطقة بولحاف الدير بتبسة التي تعتبر ملاذا لبعض العائلات من أجل التنزه والتي كانت مزودة بكاميرات مراقبة من نوع القبة التي من خلالها يمكن مراقبة جميع المداخل والمخارج. إضافة الى زيارة قادتنا

[1]Des milliers de caméras de surveillance envahissent Alger, Quotidien La nouvelle république, https://www.lnr-dz.com/2022/04/24/à 22h35.

الى العاصمة زرنا من خلالها المحطة البرية لنقل المسافرين بالعاصمة، وهذا من أجل فهم بعض مواقف وسلوكات الافراد الظاهرية بوجود كاميرات المراقبة.

وبالنظر الى أن المراكز التجارية الكبرى دائمة الحركية لذا تبقى دائما معرضة لجرائم السرقة، لذا كانت لنا زيارات متفرقة الى بعض هذه المساحات ذات النشاطات التجارية المختلفة في أوقات مختلفة منها ما كان في شهر رمضان ومنها ما كان قبل شهر رمضان. كانت هذه المساحات مزودة بكاميرات مراقبة ثابتة واخرى على شكل القبة.

وبالنظر الى الحساسية الكبرى التي تكتسيها هذه التجهيزات، نجد أن كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة تخوض في دور هذه التجهيزات وما لها من أهمية. من بين ما قيل فيها وهو فيديو من تقديم قناة البلاد بث بتاريخ 2022/12/10 تحت عنوان: كاميرات الحماية والامن العين الثالثة للشرطة الجزائرية. هذا الفيديو الذي يوضح المهام المسندة لمصالح الامن بالعاصمة وكذا توزيع المهام على مستوى مركز القيادة الذي يقوم بمراقبة كامل تراب العاصمة. وهذا بالاستعانة بشاشات عملاقة مقسمة الى شاشات صغيرة كل واحدة منهم مثبتة على مستوى نقطة مدروسة مسبقا من طرف مختصين. هذه الشاشات تعرض كل ما يجري في الميدان يقوم على مراقبتهم مختصين يعملون دون انقطاع بالتنسيق مع زملائهم العاملين في الميدان الذين لهم دراية جيدة بالمنطقة من أجل رصد وتتبع أثر المجرمين واقتفاء أثرهم ولو بعد مدة من الزمن. فهذه الكاميرا ت تسهل على قوات الامن التنفيذ السريع لعمليات التدخل وكذا اختزال الوقت في شتى الجرائم.

وحسب ذات القناة فقد عالجت ذات المصالح 23145 سنة2021 عن طريق استغلال كاميرات المراقبة منها 160 قضية خاصة بمخلف أنواع السرقات 121 قضية إيجابية تم حلها بواسطة استغلال الفيديو من طرف خلية المراقبة بالكاميرا. و 18060 قضية خلال 09 أشهر الأولى من سنة 2021 منها 213 قضية خاصة بمختلف أنواع السرقة، 180 إيجابية بواسطة إستغلال كاميرات المراقبة.

أما بالنسبة للجرائد الالكترونية، فقد كتبت جريدة الشروق الالكترونية حول كاميرات المراقبة بولاية سطيف خلال شهر رمضان للعام الجاري حيث سجلت حضورها في الاحياء الشعبية والأماكن العمومية بحيث ساهمت في إحباط العديد من العمليات الاجرامية منها السرقات التي طالت خاصة الفتيات. هذه السرقات حسب ذات الجريدة تمت وسط المدينة و محطات نقل المسافرين وكذا الاحياء المعروفة بحيويتها التجارية و كثافة المارة عن طريق السرقة بالخطف والاستعانة بالدرجات النارية التي أضحت وسيلة فعالة للسرقة عن طريق النشل.

كما وضحت جريدة البلاد الالكترونية في مقال لها بتاريخ 2017/08/13 آخر حول شرح عملية القيام بالمراقبة من خلال الشاشات الكبيرة المقسمة الى شاشات صغيرة، كل شاشة مصغرة تبث على المباشر حركة الطريق وسير الراجلين والمركبات بالشوارع والمحاور الكبرى للعاصمة، وكيفية مراقبة المقرات الرسمية والدبلوماسية، وكذا الأحياء الراقية والشعبية.

كما وضحت الخبر الالكترونية حول اسرار كاميرات المراقبة في الجزائر، فالجزائر العاصمة من أوائل الولايات التي استغلت العمل بكاميرات المراقبة وهذا منذ سنة 2003. إذ أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تغيرت نظرة العالم للإرهاب، وخاصة الجزائر التي عانت من ويلاته منذ 1990. بحيث سخرت الجزائر إمكانات مادية هائلة لمجابهة هذه الجرائم بكل أنواعها، حيث بدأت بتنصيب كاميرات مراقبة على مستوى المؤسسات العمومية و المواقع الحساسة وحتى في الشوارع الرئيسية و محاور الدوران الكبرى ومحطات نقل المسافرين البرية و البحرية و الجوية. حيث كانت نظرة المجتمع العاصمي آنذاك ينتابها الشك نحو هذه الاجهزة حول ما إذا كانت معدة لأمن المواطن أو لانتهاك خصوصيته. إلا أنه بعد ذلك تغيرت هذه النظرة المجتمعية بحيث أصبح المواطن في حد ذاته يسارع لاقتناء هذه التجهيزات لتأمين ممتلكاته.

فمن خلال خبرتنا المهنية في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية التي عملنا بها في قلب العاصمة من 2006 الى غاية 2012، أين كان دور الرقابة الالكترونية أو

بالأحرى كاميرات المراقبة آنذاك دور فعال في تسيير ومراقبة الأحداث، وهذا من خلال التوجيهات التي تصدرها قاعة العمليات التي تعتبر القلب النابض لجميع العمليات الشرطية بفضل الكوادر والتقنيات الجبارة الموضوعة تحت تصرفهم بالتنسيق مع العنصر البشري الهائل العامل في الميدان باستعمال وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية.

الملاحظ أن هذا الدافع لجريمة السرقة أدى الى ضرورة إستغلال هذه التقنية على المستوى الوطني وحتى المحلي بولاية تبسة، التي تشهد استغلالا كبيرا لكاميرات المراقبة الأمنية من طرف الأفراد في المجتمع التبسي. بغية محاربة الجريمة بكل أشكالها خاصة منها جرائم السرقة التي شهدها الفرد التبسي في مجاله الجغرافي خاصا كان أو مهنيا.

أما النقطة الهامة هنا، أن معظم إن لم نقل جل الأنشطة التجارية الجديدة تفرض على مالكيها الاستغلال الداخلي والخارجي لأجهزة الرقابة الالكترونية عن بعد جراء تعرضهم لجرائم سرقة بشتى أنواعها، الأمر الذي أدى الى تسجيل خسائر مست ممتلكاتهم الخاصة، من سرقات طالت المنازل والمركبات بكل أنواعها، كما لحقت بالسلع و المعروضات المتعلقة بأنشطتهم التجارية، الأمر الذي دفع بهؤلاء الأفراد الانتقال الى تغيير وسيلة المراقبة من أجل تفادي الوقوع ضحايا لهذا النوع من الجرائم. الأمر الذي أثار عدة تساؤلات بخصوص هذا الانتشار الكبير لهذه التقنية مما دفعنا الى التساؤل في هذا الموضوع، وطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

❖ ما هي أهم الاستراتيجيات المتخذة في مجال الرقابة الالكترونية عن بعد للوقاية من جرائم السرقة؟.

وللإجابة عن هذا التساؤل كان لابد من التطرق الى بعض التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

- ما مدى فاعلية الرقابة الالكترونية عن بعد في الوقاية من جرائم السرقة ؟
- ما الدافع وراء استغلال كاميرات المراقبة ؟
- ماهي العوائق التي تحول دون قيام الرقابة الالكترونية عن بعد بدورها ؟

1- المقاربة النظرية :

تعد النظرية نواة ومركز العلم ومحوره الأساسي الذي يقدم نظرة منظمة الى الظواهر محل الدراسة، من خلال تحديد العلاقات بين جزيئات والقيام بمهمة الشرح و التفسير وكذا التنبؤ، لذلك فلابد على الباحث الاعتماد على المقاربة النظرية التي تشكل الأساس النظري الذي يضمن المبادئ التي يبنى عليها البحث[1].

نظرية الفضاء القابل للدفاع

تشتمل نظرية الفضاء القابل للدفاع للمهندس ومخطط المدينة أوسكار نيومان Oscar Newman على أفكار حول منع الجريمة وسلامة الحي والوقاية منها، إذ ان هذا الأخير يرى ويثبت بان الهندسة المعمارية والبيئية تلعب دورا كبيرا في زيادة أو خفض الجريمة. فالزيادة في الجريمة ترجع الى تصميم المنازل الذي يمنع السكان من ممارسة السيطرة الغير رسمية والتي هي نتاج المراقبة الطبيعية على من حولهم والتي تسير تسير جنبا الى جنب مع الشعور بالامن

تطورت هذه النظرية في أوائل السبعينات حيث كتب أول كتاب له حول هذا الموضوع سنة 1972 بعنوان Defensible space. فحوى هذا الكتاب هو دراسة من الولايات المتحدة الامريكية، من مدينة نيويورك تشير الى وجود معدل جريمة كبير في المباني العالية (الأبراج) بالمقارنة بالمجمعات المنخفضة الارتفاع، واستنتج ان هذ الارتفاع يرجع الى أن السكان لا يشعرون باي سيطرة أو مسؤولية شخصية عن منطقة يسكنها الكثير من الأشخاص. ركز خلال دراسته على شرح أفكار حول الرقابة الاجتماعية، منع وقوع الجريمة و الصحة العامة. وكما هو محدد في كتابه والذي هو يصب في موضوع دراستنا، عبارة عن إرشادات التصميم من اجل إنشاء مساحة قابلة للدفاع. هذه الأخيرة هي بيئة سكنية تعمل خصائصها المادية من تخطيط المبنى وخطة الموقع للسماح للسكان أنفسهم بان

[1] لونيسي ريم: معيقات توظيف المقاربة النظرية في الدراسات السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد08، رقم02، 2023، المقال موجود على الموقع: https://www.asjp.Cerist.dz .

يصبحوا بحد ذاتهم القائمين على ضمان امنهم. ويواصل أوسكار نيومان ليبين ان تطوير الإسكان لا يمكن الدفاع عنه إلا إذا كان السكان يعتزمون تبني هذا الدور، وهذا لا يكون إلا من خلال الهندسة و التصميم الجيد " المساحة القابلة للدفاع عنها هي بالتالي ظاهرة اجتماعية فيزيائية " كما يقول أوسكار نيومان في كتابه[1].

فهو يعتبر أن المجتمع وهندسة المبنى وتخطيط الموقع يعتبرون جزءا من مساحة يمكن الدفاع عنها بنجاح. يؤيد هذا الرأي كل من جين جاكوبسJane Jacobsفي كتابها الذي نشر عام 1960، تحت عنوان "موت وحياة المدن الأمريكية الكبرى"، هذا العمل الذي تنتقد فيه الهندسة المعمارية الحديثة وتدعو إلى الإبداع وتهيئة الظروف اللازمة لحياة اجتماعية مكثفة ضمن مساحة عامة جيدة التصميم. و كذا أليس كولمان Alice Coleman الجغرافية البريطانية التي دافعت كذلك على فكرة الفضاء الدفاعي.

هذه النظرية ترى بان المنطقة المأهولة بالسكان تكون أكثر أمنا عندما يشعر الناس بالمسؤولية وبالملكية تجاه هذا الجزء من المجتمع، ويؤكد نيومان أن " المجرم معزول لان ارضه أزيلت ". لكن إذا كان هناك دخيل وأراد أن يقوم بارتكاب جريمة ما، لكن بوجود مجتمع يقظ فإنه شعوره بالأمن يقل عند ارتكاب جريمته. الفكرة عنده هو انه يمكن السيطرة على الجريمة والجنوح والتخفيف من حدتهما من خلال التصميم البيئي والتخطيط الحضري، فكلاهما يتأثران بالأمن.

يرى نيومان ان هناك خمسة عوامل تجعل مساحة ما يمكن الدفاع عنها [2]:

- تعزيز الإقليمية: وهي فكرة أن منزل المرء مكان مقدس لا يمكن لاحد ان يتخطاه.
- المراقبة الطبيعية: الرابط بين هندسة المبنى وتخطيط الموقع وقدرة السكان على رؤية ما يحدث وهي أهم العناصر في الوقاية.

[1]Patrick G.Donnely : Newman Oscar :Defensible Space Theory ، University of Dayton, 2010.
[2] Bertrand Vallet ، L'émergence d'une prévention urbaine, Université de Toulouse LeMiral ،France, P15.

- الصورة: قدرة التصميم المادي على إضفاء الإحساس بالأمان.
- الوسط: ميزات أخرى قد تؤثر على الامن مثل القرب من مركز للشرطة او منطقة تجارية كبيرة
- خلق مناطق مجاورة آمنة: لتحسين الامن يحصل السكان على قدر أعلى من مراقبة المنطقة المجاورة من خلال تصميم مناطق مجاورة آمنة.

فالغرض عند نيومان من خلال السمات المادية السالفة الذكر هو خلق إحساس إقليمي في المجتمع الذي بدوره سيضمن بيئة معيشية آمنة، بحيث ان التصميم الجيد لا يشعر الناس بالراحة فحسب، ولكن عليهم ان يشعروا بانهم مجبرون على فعل ذلك شخصيا، لذلك على كل دخيل أن يشعر أن المنطقة التي دخلها محروسة من طرف ساكنيها ومراقبة .

هذه النظرية تنطبق على أي نوع من المساحات المخطط لها من مساكن منخفضة الكثافة الى أبراج عالية وحتى في الأماكن المغلقة، نيته في ذلك هو منح السكان القدرة في السيطرة على الأماكن العامة التي شعروا سابقا أنها بعيدة المنال في الواقع، لكي يهتم السكان بمنطقتهم و حمايتها من الجريمة لانهم سيهملون ممتلكاتهم الخاصة.

في كتاب أوسكار نيومان لعام 1980، قدم أنواع مختلفة من السكنات الموصى بها لأنواع مختلفة من العائلات، من مباني متوسطة الارتفاع مع حارس الى أخرى شاهقة الارتفاع ومتوسطة مع حارس كذلك.

هذه النظرية كانت شائعة الى حد كبير في تصميم المدينة منذ ظهورها حتى ثمانينات القرن الماضي، بحيث لا تزال بعض الأفكار الأساسية تؤخذ في الاعتبار في الوقت الحاضر. وجميع الأساليب والمناقشات المعاصرة للعلاقة بين الجريمة وتصميم المنزل تستخدم هذه النظرية كنقطة مرجعية، وتستخدمها وزارة الإسكان والتنمية الحضرية بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مفهوما إجراميا وإستراتيجية مجربة لتحسين نوعية الحياة.

من بين مشاريع التجديد الحضري التي تساعد على رقابة جيدة من الجرائم خاصة، العمل على هدم واسع النطاق للحانات والابراج مع إعادة تشكيل شبكة الطرقات والاستغناء على

الممرات الضيقة التي تسمح للمنحرفين بالتسلل أو الهروب من قبضة الامن كما أن للتنوع المعماري الدور الكبير من خلال إرساء فكرة السكن الفردي والتجمعات الصغيرة [1].

موضوع دراستنا يعتمد بشكل كبير على مثل هذه المشاريع وذلك من أجل التحكم الجيد في المراقبة الالكترونية عن بعد، ويضفي الطابع المؤسسي على الوقاية الحضرية من جميع الجرائم خاصة منها السرقة بشتى أنواعها. لذا من الالزامي خضوع كل المشاريع التنموية من مرافق جماعية وبرامج بناء من حيث أهميتها، موقعها أو خصائصها الى دراسة مسبقة في مجال الامن العام وهذا لما لها من أهمية على أمن الأشخاص و الممتلكات ضد التهديدات و الهجمات.

نظرية النوافذ المكسرة

هذه النظرية في العلوم الاجتماعية خاصة في علم الجريمة، تنص على ان إهمال معالجة أي مشكل مهما كان حجمه سيؤثر سلبا في مواقف الناس وتصرفاتهم، مما يؤدي الى تفاقم هذه المشكلة، وعلى العكس سيؤدي معالجة المشاكل الصغيرة الى توفير بيئة افضل واستجابة سلوكية إيجابية. يعود أصل النظرية الى عالم النفس والاجتماع **فيليب زيمباردو** Philip Zimbardo. ثم طورت على يد جيمس ويلسون وجورج كيلينغ على مبان وممتلكات أخرى في مناطق مختلفة. بحيث أنهم افترضوا أن الجريمة تنبع من الفوضى، وأن إهمال معالجة أي مشكلة صغيرة يترتب عليها مشكلات أكبر و أخطر. كما تعتبر الإضطرابات البسيطة في الاحياء السكنية التي يتم التسامح معها من قبل الأشخاص القاطنين فيها أنه من المحتمل ان تكون بيئة جاذبة للانحراف ووقوع الجرائم على الأشخاص والممتلكات خاصة إذا عرف المنحرفين أن المنطقة المحتملة لا تحتوي على رقابة، وبهذا تكون عرضة لوقوع جرائم.

[1] Bertrand Vallet : L'émergence d'une prévention urbaine ، analyse d'un processus de traduction des théories de prévention situationnelle ، université de Toulouse ، le Mirail ، France ،P23.

نظرية النشاط الروتيني

بالاعتماد على النظريات البيئية البشرية اقترح لورنس كوهين وماركيز فلسون أنّ التغييرات الهيكلية في أنماط النشاط الروتيني لمجتمع ما يمكن أن تؤثر على معدلات الجريمة، وذلك من خلال التأثير على احتمالية التقارب في الزمان والمكان لهذه العناصر الثلاثة الضرورية، وعناصر الجريمة الثلاثة التي يجب أن تلتقي في نفس المكان والزمان هي: الجاني الذي كان على استعداد لارتكاب الجريمة، هدف مناسب مثل الاعتداء على ضحية بشرية أو سرقة قطعة من الممتلكات وعدم وجود وصي قادر على منع الجريمة. يساهم النشاط الروتيني للأشخاص داخل الاحياء وحتى في الاماكن المغلقة في إمكانية وقوع جرائم معينة، يتغير هذا النشاط حسب وضعيات وجود هؤلاء الاشخاص ومكان تواجد ممتلكاتهم، مما يتيح الفرصة لارتكاب جرائم خاصة في حالة نقص الحماية للافراد وسهولة الوصول الى الشيء المراد سرقته. فروتينية النشاط و هدف مغري غير محروس في ظل غياب الرقابة و وجود أقران يشجعونه خاصة إذا كان تقييمه للربح أكثر من الخسارة ، كل هذه الخطوات تعطي الفرصة وتحفز المجرم للقيام بفعله الإجرامي.

نظرية الاختيار العقلاني

إن الجريمة مسالة تحفيز أو دافع وكذلك مسالة فرصة، يرى كل من كلارك رونالد وكورنيش ضرورة تغيير مظاهر المحيط الجغرافي من خلال وضع مقاربة لاعادة النظر في الوضعيات التي تقع فيها الجرائم.

هذا الجدول لرونالد كلارك يبين ويوضح السياقات التي تراها نظرية الاختيار العقلاني [1]:

زيادة الجهد	زيادة المخاطر	تقليل المكاسب
من أجل حماية الهدف يجب: *إقفال عجلة القيادة *أقسام السلامة *أجهزة القطع الوهمية *الزجاج المقاوم للكسر	**مراقبة المداخل والمخارج** *فحص الامتعة في *الممرات بإستعمال الاشعة *ملصقات مغناطيسية للمكتبات *تكثيف التفتيش في الحدود	**القضاء على الاهداف** *أجهزة الراديو المحمول للسيارة *تقليص المبالغ النقدية التي من الممكن سرقتها *إزالة الحدائق والمتنزهات التي تعمل بقطع النقود المعدنية
مناطق وصول اكثر صعوبة *أبواب ومواقف سيارات مغلقة *إتصال داخلي للمداخل (إستعمال الهاتف) خاصة في العمارات *أستخدام شارات الهويةbadj	**إستخدام المراقبة الرسمية** *تكثيف دوريات الشرطة *وضع أجهزة إنذار ضد السرقة *حراس امن في مداخل العمارات	**تحديد ومعرفة الاملاك** *وضع علامات على أجزاء السيارة. *أرقام تعريف لاجهزة الراديو *وضع علامات على الماشية
توجيه الجمهور *تموقع مواقف الحافلات *موقع المقاهي *صناديق القمامة	**المراقبة بواسطة الموظفين** *مراقبوا الحافلات *البوابون *حراس الحدائق	**تقليل الاغراءات والمحاولات** *تنظيف الكتابة على الجدران *دليل الهاتف دون تحديد الجنس *إصلاحات سريعة للأعطاب
أدوات الجريمة قليلة الوصول إليها *السيطرة على الأسلحة النارية *بطاقات إئتمان مصورة *إقفال مشغلcontacte-- – السيارات	**المراقبة الطبيعية** *صيانة الساحات *إنارة الشوارع الداخلية *مساحات يمكن الدفاع عنها (مراقبة الحي)	**تنفيذ القواعد** *توفير قواعد خاصة للحظائر *التسجيل في الفنادق *سياسة الإقراض للمكتبات

المصدر : universite de Toulouse le mirail

[1] L'émergence d'une prévention urbaine ، analyse d'un processus de traduction des théories de prévention situationnelle ، Bertrand vellet-université de Toulouse ، le Mirail ،p18

2- أهمية الدراسة :

يمكن إبراز أهمية الموضوع و أسباب اختياره فيما يلي :

- التطور الهائل في مجال استعمال التكنولوجيا وانتشارها بين جميع افراد المجتمع
- الحاجة الماسة لتطبيق الرقابة الالكترونية.

3- أسباب اختيارها :

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع المعاصرة و التي لم يكتب فيها الكثير في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة بإعتبار أن هذه الوسائل التقنية جديدة نوعا ما على بلادنا.

أ- الأسباب الذاتية:

بالدرجة الأولى تتعلق هذه الأسباب بالرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع، خاصة واننا كنا نزاول عملنا في الجزائر العاصمة في ميدان المواصلات السلكية و اللاسلكية، حيث جلب انتباهنا للعدد الهائل من كاميرات المراقبة في الفترة الممتدة من سنة 2006 الى غاية أواخر سنة 2012، إذ أنه في تلك الفترة كنا نلاحظ في بعض عمليات تركيب هذه الأجهزة، وكيف كان لها الدور الكبير جدا في تلك الفترة خاصة في محاربة الجرائم من خلال تتبع أثر المجرمين واستغلالها كأداة إثبات في الجرائم و حوادث السير، ضف الى ذلك اعتبار دراسة هذا الموضوع يندرج ضمن الاختصاص المدروس ألا وهو علم اجتماع الجريمة والإنحراف الذي أتشرف بدراستها.

ب- الأسباب الموضوعية:

من بين هذه الأسباب نذكر أن هذا الموضوع يعتبر نوعا ما جديدا من الناحية العلمية المفيدة في مجالات الحياة، كما أنه يعالج موضوع حديث الدراسة نظرا للتطور الهائل في مجال الرقابة الالكترونية خاصة منها الرقابة الالكترونية المتحكم فيها عن بعد أو كاميرات المراقبة. كما يعالج هذا الموضوع واحدة من أخطر الجرائم ألا وهي السرقة بكل أنواعها والتي

نراها تتطور بتطور التكنولوجيا مستعملين في ذلك أساليب متطورة التي تمس بالأمن العام والخاص والسكينة العامة، لذا فإن استخدام الرقابة الالكترونية عن بعد تكشف غموض الجرائم بكل أنواعها وتمكننا من التعرف على العناصر الإجرامية.

كما يكون لها دور من الردع الغير مباشر لمن تسوّل له نفسه الاضرار بالممتلكات العامة والخاصة فيتراجع عن فعله الاجرامي، كذلك إستخدامها كدليل إثبات في ارتكاب الجرائم. لذا فهي تعتبر من احد متطلبات جودة الحياة في المدن الجديدة و الذكية و الدول المتطورة من اجل توفير بيئة آمنة في المؤسسات العامة و الخاصة وحتى المنازل. زد على ذلك مدى إرتباط هذه الأجهزة بحياة المواطن اليومية و الحاجة الى إستعمالها.

ت- أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الموضوع فيما يلي :

- تبيان قدرة أنظمة الرقابة الالكترونية في الوقاية من جرائم السرقة باستخدام بعض المخططات.
- التعرف على مفهوم الرقابة الالكترونية عن بعد وكذا الاستراتيجيات المتخذة لإنجاحها.
- إلقاء نظرة على التقنيات الحديثة المستعملة في الرقابة الالكترونية ومدى فاعليتها في محاربة الجرائم بشتى أنواعها خاصة منها جرائم السرقة.

ث- صعوبات الدراسة:

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الجديدة على الساحة الوطنية ، نظرا لان هذه التجهيزات المستعملة المتمثلة في كاميرات المراقبة جديدة علينا، ولا توجد دراسات محلية كافية في هذا الموضوع. و ندرة في المراجع والبحوث التي تناولت هذا الموضوع من زاوية سوسيولوجية على الساحة العربية مما أجبرنا الاعتماد على الدراسات الأجنبية.

ج- مفاهيم الدراسة

- **مفهوم الإستراتيجية**

التعريف اللغوي

إستراتيجية: إسم مؤنث، تنظيم مجموعات و عمليات حربية للدفاع عن وطن ما، وهي فن إستخدام عمليات للوصول الى هدف ما[1].

أما في معجم المعاني الجامع فهي يعود اصل كلمة إستراتيجية الى الكلمة اللاتينية stratégie تنسيق القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية والمعنوية في زمن الحرب بغية إحراز النصر، أو هي فن الخطط والحركات العسكرية في المعركة[2]، والتي تعني منهج أو خطة.

في تعريف آخر للإستراتيجية هي إمتدادا وتطويرا جذريا لمفاهيم الخطة الاستراتيجية التي تعني تحقيق نتائج هادفة مع مرور الوقت. هي عملية فكرية شمولية أكثر غنا من مجرد العملية التخطيطية. فهي تهتم بحاضر المنظمة ومستقبلها وتمازج وتهمتم بالانسجام بين المنظمة وبيئتها، وهي ليست مجرد تحليل بل إنها تشخيص وتركيب لحاضر المنظمة بمنظور مستقبلي. فهي إذن عمليات إبداعية بنائية هادفة[3].

أما ريمون آرونAron Raymond فيعرفها بأنها " قيادة و توجيه مجمل العمليات العسكرية

أما في المفهوم الأمريكي فلقد عرّف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام1959 الإستراتيجية بأنها " فن و علم استخدم القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

---

[1]Dictionnaire HACHETTE ، édition 2017.

[2]الموقع الالكتروني:https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar. تاريخ التصفح 2024/03/17 الساعة10سا25.

[3]خالد محمد بني حمدان، وزميله: الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص129.

التعريف الاصطلاحي

تعددت استعمالات كلمة استراتيجية حتى شملت مختلف المجالات، فقد يوصف الموقع الاستراتيجي، القرار الاستراتيجي، المنتوج، السلعة، المشروع، التفكير وما الى ذلك من الاستعمالات.

تهتم الإستراتيجية بجل المسائل المتعلقة بإعداد الدولة وقواتها متطلبات القوة و تسخير كافة المقومات لتحقيق مصالح الدولة في حالة السلم. فهي علم بتبنيها لمختلف النظريات العلمية وتداخلها مع العلوم الاجتماعية و الدقيقة ومرتبطة بالقضية التي توظفها و بالأشخاص الذين يسطرونها.

التعريف الاجرائي للاستراتيجية :

الإستراتيجية خطة شاملة مترابطة طويلة الأمد، يتم وضعها لضمان تحقيق أهداف معينة عن طريق مشاريع مع تحديد طرق تنفيذها، فوائدها و تحديد الأهداف بدقة.

- **تعريف الرقابة:**

التعريف اللغوي

من رقب الشيء أي حفظه و رصده ، فالرقابة الرصد و الملاحظة [1].

تعريف إصطلاحي

يعرفها غازي ديسلر: الرقابة هي الوظيفة التي تضمن أن الأنشطة توفر لنا النتائج المرغوبة وتتعلق بوضع الهدف وقياس أداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية[2]للوصول الى نتيجة مرجوة.

كما يعرف طارق طه الرقابة : على أنها وظيفة تتمثل في متابعة آداء وأنشطة التنظيم للتاكد من انجاز النتائج المستهدفة واتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب ظهور أي

[1] محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، دار صادر للنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1994.

[2] صالح هاشم صادق: التخطيط والرقابة، الجامعة المفتوحة للنشر، طرابلس، ليبيا، 1998، ص93.

انحراف بين الأداء الفعلي و الأداء المرغوب و القيام بالتصرفات التصحيحية عند ظهور تلك الانحرافات[1].

التعريف الإجرائي للرقابة :

هي عمل منظم من طرف جماعة وهذا من اجل متابعة أنشطة بمنظمة معينة، والتحقق من إنجازها وفق مخطط مسبق ومعايير وإيجاد حلول و التنبؤ بمشكلات في المستقبل القريب وإيجاد حلول لها قبل حصولها.

- **تعريف الرقابة الالكترونية :**

للرقابة الالكترونية دور فعال في حياة الفرد تلازمه حفاظا على أمنه واستقراره، والجديد في الرقابة هو استحداث وسائل حديثة تعمل على تعزيز الرقابة ومنها الرقابة الالكترونية. وبظهور تقنية المعلوماتية الحديثة تطور مفهوم الرقابة ليتجاوز الصيغة التي تقدمها الإدارة الكلاسيكية.

من بين التعاريف المعاصرة للرقابة الالكترونية هي :

تسليط أجهزة الكترونية على شخص بحيث يتم مراقبته عن طريق أجهزة بصرية أو صوتية، فتحدد أماكن تواجده أو أقواله أو تحركاتها سواء كان بعلمه او بلا علمه. كما يعرفها آخرون بأنها إعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب بما يحقق الاقتصاد في الجهد و الوقت و التكلفة في الوصول الى النتائج المطلوبة بدقة أكبر وبأقل المخاطر. بحيث تتم الرقابة بواسطة أساليب متعددة منها مراقبة المكالمات الهاتفية والمراقبة بواسطة الفيديو.[2] ويمكن تعريفها بتعريف اشمل بانها سلطة معينة تطبق وتمارس بمقتضى القانون لتحقيق اهداف ومراعاة المصالح العامة من خلال استخدام تقنيات حديثة إلكترونية تمكن السلطات

[1]– طارق طه: التنظيم(النظرية–الهيكل–التصميمات)، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص74.

[2]– دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية وقانونية، المجلد6، العدد3، 2021، ص60.

المختصة من متابعة الأشخاص أو الممتلكات عن طريق الالتزام بمجموعة ضوابط وقواعد ويترتب على مخالفة ذلك التعرض للعقوبة.

- **تعريف الرقابة الالكترونية عن بعد :**

تسعى الأجهزة الأمنية في جميع الدول الى تحقيق هدف رئيسي ألا وهو منع حدوث الجريمة بشتى الوسائل الممكنة خاصة في ظل التطور العلمي. هذا التطور التكنولوجي فرض على الأجهزة الاستجابة لمتغيرات العصر التي تحدث في عالم الجريمة والمجرم على حد سواء، وما احدثته الثورة التكنولوجية من تطور هائل في تقنيات كاميرات التصوير وتوظيفها في المجال الأمني من اجل الحد من الجريمة وكشف ملابساتها عند وقوعها.

هذا النوع يعرف بأسلوب المراقبة باستعمال كاميرات المراقبة. فاستخدام هذه الوسائل من قبل المصالح الأمنية يعتبر ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها من اجل ممارسة مسؤوليتها في كشف ملابسات الجريمة والتعرف على الجناة وتقديم الدليل ضده وهو ما يمثل هدفا إستراتيجيا في إطار السياسة الجنائية لحفظ الامن و النظام وتحقيق سيادة القانون في المجتمع[1]. كما تستخدم مصطلحات الرقابة عن بعد بشكل شاسع لتعيين الأجهزة التكنولوجية و المراقبة بالفيديو و الدوائر التلفزيونية المغلقة CCTV[2] التي تسمح بعرض وتسجيل الصور التي تم التقاطها عن بعد.

- **تعريف إستراتيجيات الرقابة الالكترونية عن بعد :**

الاستراتيجية شكل من اشكال تخيل المستقبل بأكمله، فهي لا تختزل الى فعل أو مخطط للتطبيق. ولكنها رؤية كاملة وبعيدة وتصور لما سيكون مستقبلا يعرف معنى الإستراتيجية في معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي على أنها مصدر صناعي من

[1]– احمد أبو القاسم: الدليل الجنائي المادي ودوره في اثبات جرائم الحدود والقصاص، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياضي ، 1994، ص441.

[2]Maurice cusson ،Bonoitdepont ،Fredriclossiaut : Traité de securite intérieur ،lebrairie national et archive ،Canada ،partie4 ،2007 ،p441.

الفنون العسكرية ويقصد بها التخطيط وتحديد الوسائل التي يجب الاخذ بها في القمة و القاعدة لتحقيق الأهداف البعيدة.

كما تعتبر فن وعلم وضع خطط الحرب وإدارة العمليات الحربية، وهي خطة شاملة في أي مجال من المجالات، وهي براعة التخطيط.

- **تعريف إستراتيجيات الرقابة الالكترونية عن بعد** :

الإستراتيجية شكل من إشكال تخيل المستقبل بأكمله، فهي لا تختزل الى فعل أو مخطط للتطبيق. ولكنها رؤية كاملة وبعيدة وتصور لما سيكون مستقبلا يعرف معنى الإستراتيجية في معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي على أنها مصدر صناعي من الفنون العسكرية ويقصد بها التخطيط وتحديد الوسائل التي يجب الأخذ بها في القمة والقاعدة لتحقيق الأهداف البعيدة.

كما تعتبر فن وعلم وضع خطط الحرب وإدارة العمليات الحربية، وهي خطة شاملة في أي مجال من المجالات، وهي براعة التخطيط.

- **مفهوم الوقاية:**

الوقاية لغة: مصدر وقى يقي وهو مأخوذ من وقى التي تدل على دفع شيء عن شيء بغيره.

وعرفها الاصفهاني في كتابه المفردات (الوقاية حفظ الشيء مما يؤذيه ويضره).

الوقاية اصطلاحا: مجموعة إجراءات وخدمات مقصودة ومنظمة تهدف الى الحيلولة دون الضرر أو الاقلال من حدوث الخلل والقصور.

فالمراد بالوقاية التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة والتي بدورها تحول دون قيام الشخصية الإجرامية في المجتمع، هذه الوسائل والإجراءات تدخل في إطار السياسة الاجتماعية المناهضة للأسباب والعوامل التي تهيء فرص إرتكاب الجريمة بصفتها ظاهرة اجتماعية مرضية تنتج عن عوامل ذاتية وأخرى بيئية. كما عرّفت الوقاية من الجريمة بانها

السيطرة على الأسباب والعوامل التي تؤدي الى نشوء الشخصية الاجرامية داخل المجتمع [1]، وهذا لا يكون إلا بتظافر الجهود بين جميع المؤسسات الرسمية و الغير رسمية التي لها صلة بعملية الوقاية.

الوقاية إجرائيا: المحافظة على النفس البشرية مما يضرها وإتيان ما ينفعها.

مفهوم الجريمة

الجريمة سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازي فهي سلوك مخالف للقانون يلحق ضررا بالمجتمع أو بافراده.

ويمكن تعريف الجريمة من عدة زوايا منها[2]:

من الناحية القانونية:

تعريف محمد نجيب حسني في شرح قانون العقوبات بأنها" فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا".

من الناحية الاجتماعية:

هي " سلوك تحرمه الدولة لضرره على المجتمع ويمكن ان ترد عليه بعقوبة" فهو عدوان على المصالح الاجتماعية والأخلاقية والقيم السائدة في المجتمع.

من الناحية النفسية: بأنها إنعكاس لما تحتويه شخصية الفرد من مرض أو خلل نفسي أو اضطرابات في شخصية الفرد المريض وهو تعبير عن صراعات انفعالية لا شعورية.

تعريف الجريمة:

[1] محمد سعيد تركي، نسيغه فيصل: سياسة الوقاية و المنع من الجريمة، مجلة البحوث و الدراسات، المجلد15، العدد01، 2018، ص233.

[2]– مهند بن عبد الله بن عساف العواجي، مرجع سابق، ص9.

التعريف لغة: أصلها من جرم بمعنى كسب وقطع و الجرم بمعنى الحر، وقيل إنها كلمة فارسية معربة، والجريمة تعني الجناية والذنب. أما الجريمة اصطلاحا: فهي محظورات شرعية زجر الله عنها بحد او تعزير[1].

ضمن قانون العقوبات الجزائري كغيره من القوانين العربية تعريفا للجريمة وذلك مثله مثل المشرع الفرنسي. فهي لها مدلولان مدلول اجتماعي وآخر قانوني. فالأول هو كل فعل آثم مخالف للآداب والاخلاق، كالإخلال بنظام الجماعة أو الإضرار بمصالح أو حقوق الافراد. وهو ما أكده "دوركايم" في تعريفه لها" الجريمة هو الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الاجتماعي"[2]، وهو نفس ما اتجه إليه " بارسونز" حيث يعرف الجريمة على أنها" انحراف على المستويات المعيارية التي يجب على الفرد التوافق معها كثقافة عامة للمجتمع" .

أما في الفقه الإسلامي فإن الفقهاء سبقوا النظريات الغربية في هذا المجال، وأشهر تعريف للجريمة ما ذكره الإمام الماوردي في السياسة الشرعية" بانها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير". [3]

أما الجريمة في مدلولها القانوني فكما ذكرنا آنفا هي كل فعل او امتناع عن فعل يجرمه الشارع بمادة قانونية.

الجريمة إصطلاحا:

ففي معجم الصحاح ولسان العرب يعني مصطلح الجريمة التعدي والذنب أي انتهاك حرمات الدين أو تعاليم الإسلام[4] .

الجريمة إجرائيا: هو فعل منافي للقانون يمس مشاعر الفرد والمجتمع معا تجب في حق فاعله عقوبة.

---

[1] مهند بن عبد الله بن عساف العواجي، مرجع سابق، ص8

[2] لالو رابح: دروس في النظرية العامة للجريمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة02، السنة الجامعية 2021/2020، ص15

[3] لالو رابح: مرجع سابق، ص16

[4] محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، دار صادر للنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1994.

مفهوم الوقاية من الجريمة:

أ/ مفهوم الوقاية من الجريمة يشير الى مختلف الجهود المجتمعية التي تهدف الى الحيلولة دون توفر عوامل وظروف الجريمة أصلا.

ب/ محاولة التغلب على الشروط والظروف التي تؤدي بالأفراد الى اتباع سلوكيات إجرامية، أو القيام بأعمال تعد قانونيا أو عرفا جرائم وسلوكات منحرفة وشاذة[1].

[1] مهند بن عبد الله بن عساف العواجي، مرجع سابق، ص10.

الفصل الثاني:

الإطار المنهجي للدراسة

- تمهيد
- منهجية وسيرورة الدراسة
- أدوات جمع البيانات
- ميدان الدراسة
- العينة
- حدود الدراسة
- الدراسات السابقة

تمهيد

من خلال التسمية " الإطار المنهجي للدراسة ", يتضح لنا أن هذا الإطار يعتني بالإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة. نقدم من خلاله مجموعة إجراءات منهجية التي نستعين بها في دراستنا والتي تعتبر جد ضرورية في البحوث العلمية.

1- منهجية وسيرورة الدراسة:

اعتمدنا في مسار دراستنا على إستراتيجية عمل وذلك بناءا على مجموعة قراءات سابقة وكذا لتقارير تتعلق بفعالية الرقابة الالكترونية عن بعد في الوقاية من الجرائم بمختلف أنواعها، كما تطرقنا الى بعض الحصص التلفزيونية التي تم من خلالها استضافة مجموعة مختصين في مجال الرقابة الالكترونية عن بعد ومقالات من جرائد، كما أدرجنا خبرتنا المهنية ضمن الدراسة. أما بالنسبة لمصادر البيانات فقد استعمالنا تقنيتي المقابلة والملاحظة من الواقع الذي من خلاله لاحظنا الاستغلال الواسع لأجهزة الرقابة الالكترونية عن بعد من طرف الأفراد أصحاب مؤسسات خاصة ومحلات تجارية كبيرة وصغيرة ذات نشاط تجاري متنوع، وبما أن دراستنا تحاول وصف مجموعة نقاط وتحليلها، فقد استخدمنا المنهج الوصفي الذي يعتبر الأنسب لموضوع الدراسة ويتماشى مع طبيعة الموضوع المدروس، من خلال تطرقنا الى الاستراتيجيات التي يمكن للرقابة الإلكترونية عن بعد أن تقي من جرائم السرقة.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، وكذا عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال الدراسة، هذا في المجال النظري، أما فيما يخص الجانب الميداني فتم الإعتماد على التحليل والتفسير أكثر من الوصف وذلك بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع.

قمنا باستطلاع الظروف المحيطة بموضوع دراستنا وذلك من أجل كشف جميع جوانبه وأبعاده وهذا من خلال قراءات الدراسات السابقة، وذلك من أجل معرفة المنهجية والجوانب النظرية. كذلك قمنا باستشارة ذوي الخبرة العلمية والمهنية ممن لديهم تخصص بالموضوع.

فيما يخص الدراسة، قمنا باستعمال تقنيتي الملاحظة والمقابلة وذلك من أجل إضفاء أكثر مصداقية للبحث والاستزادة من المعلومات بغية إشباع مختلف جوانب الدراسة، كما قمنا بتحليل مقال صحفي حول كاميرات المراقبة وشريط فيديو مصور، كما خصصنا مجال للخبرة المهنية في البحث وهذا بغية تسليط الضوء على هذه الأجهزة الحساسة.

فبالنسبة لتقنية المقابلة، قمنا بها مع مجموعة أفراد أصحاب أنشطة تجارية أين كانت لهم معنا فرصة لاستقاء بعض المعلومات حول كاميرات المراقبة ودورها في مسايرة نشاطاتهم. بحيث استهدفنا الأنشطة التجارية التي بها احتمالية كبيرة لان تكون معرضة لجرائم السرقة، وكذلك كل مرة نختار محيط حضري مختلف من أجل الإحاطة بكل جوانب المشكلة.

أما بالنسبة لتقنية الملاحظة، فمنذ أن تحصلنا على عنوان البحث بدأنا في تنظيم عملية جمع البيانات بدءا بالملاحظة في عين المكان من أجل مشاهدة بصورة مباشرة للواقع والاقتراب منه، وقد تم تسجيل المعلومات المستقاة من الملاحظة الميدانية الحرة والمباشرة. استطعنا من خلالها الحصول على كم لا بأس به من المعلومات التي تخدم موضوع دراستنا. " استراتيجيات الرقابة الالكترونية عن بعد للوقاية من جرائم السرقة ".

فمن خلال بعض الزيارات التي قمنا بها على مستوى مواقع تكون احتمالية وقوع جرائم سرقة فيها قائمة، منها محطة متعددة الخدمات الموجودة في منطقة بولحاف الدير بتبسة التي تعتبر ملاذا لبعض العائلات من أجل التنزه والتي كانت مزودة بكاميرات مراقبة من نوع القبة التي من خلالها يمكن مراقبة جميع المداخل والمخارج. إضافة الى زيارة قادتنا الى العاصمة زرنا من خلالها المحطة البرية لنقل المسافرين بالعاصمة، وهذا من أجل فهم بعض مواقف وسلوكات الافراد الظاهرية بوجود كاميرات المراقبة.

وبالنظر الى أن المراكز التجارية الكبرى دائمة الحركية لذا تبقى دائما معرضة لجرائم السرقة، لذا كانت لنا زيارات متفرقة الى بعض هذه المساحات ذات النشاطات التجارية المختلفة في أوقات مختلفة منها ما كان في شهر رمضان ومنها ما كان قبل شهر رمضان. كانت هذه المساحات مزودة بكاميرات مراقبة ثابتة واخرى على شكل القبة.

حيث كانت بداية دراستنا منذ أن استلمنا عنوان المذكرة عن ماهية هذا الموضوع، فبالنسبة لنا يعتبر هذا الموضوع جديد علينا، طرحنا أسئلة على أنفسنا من أين نبدأ ؟ وماذا

نفعل بعد ذلك؟ وماهي الخطوات الأولى والخطوة الموالية من حيث كيفية ومكان إجراء الدراسة، وكذا كيفية تنفيذها وتحليل بياناتها.

قمنا باستكشاف موضوع الدراسة من خلال قراءات ومراجعة الدراسات السابقة واطلاعنا على الادبيات الموجودة حول موضوع البحث وعديد المقالات والتقارير النهائية خاصة منها الأجنبية، باعتبارها ثرية حول دراسة هذا الموضوع كالدراسات الكندية والبريطانية، أما الدراسات العربية فهي تعاني نقص كبير في الخوض في هذا الموضوع.

كما قمنا في بداية مشوار دراستنا بالاتصال مع اشخاص ذوي علاقة بالموضوع. بالنسبة لعينة الدراسة كان التساؤل الأول حول كيفية إختيار العينة الملائمة، ومتى سيتم دراسة أفراد العينة وأين؟ وما مدى تمثيل العينة؟ خاصة وأن الوقت ضيق بالنظر الى إرتباطات المهنة.

كما أن معيار المعرفة غير كاف في مجال موضوع دراستنا، اتخذناها أولا على شكل دراسة استطلاعية، من خلال دراسة الواقع من الداخل، أي فهمه جيدا من خلال التفاعل مع أفراد ممن لديهم خبرة في مجال كاميرات المراقبة.

حيث كان لنا في بعض الزيارات الاستثنائية التي قمنا بها الى كل من ولايتي سطيف والعاصمة من أجل التعرف عن قرب لهذه الأجهزة ولكن بالمشاهدة فقط، وكذلك من أجل توليد أفكار جديدة وآراء ووجهات نظر، وهذا لتحديد المفاهيم وتوضيحها وتحديد مؤشراتها. أين لاحظنا عدد هائل من كاميرات المراقبة منصبة ومركبة في جميع الاتجاهات والمحاور الرئيسية وبأنواع مختلفة منها التابعة لمؤسسات الدولة ومنها ماهي تابعة للمؤسسات الخاصة وكذا المثبتة على المنازل بشتى أنواعها، والملفت للانتباه أن نسبة كبيرة من الحدائق العمومية والمراكز التجارية الكبرى والمحلات جميعها يحتوي على هذه الانظمة، وهو الامر الذي جعلنا نتساءل حول ما لهذه الأجهزة من أهمية كبرى في حياة الجزائريين بالخصوص.

بالمقابل نجد كذلك في ولايتنا " تبسة " عدد لا بأس به من أجهزة المراقبة عن بعد, لكنها منصبة ومركبة لدى الخواص على مستوى محلاتهم التجارية خاصة منها الجديدة وكذا

الإدارات العامة و الخاصة, ولأنه لا توجد في ولايتنا كاميرات مراقبة تابعة للمصالح الأمنية, وهو الامر الذي دفعنا الى إجراء دراستنا على مستوى هذه الأمكنة.

وفي كل مرة نرجع فيها الى الدراسات السابقة التي هي بمثابة الطريق الذي نتبعه ونربط به دراستنا الحالية من خلال الإطلاع عن طرق الباحثين الاخرين في معالجة الموضوع وتقويمه ومعرفة مدى ملائمته وفاعليته وهذا بالتواصل بالمكتبات الافتراضية وهذا لسهولة وسرعة الولوج إليها، وكذلك بالاتصال هاتفيا مع بعض زملاء العمل في مناطق متفرقة.

كما قمنا بالاستعانة ببعض المصادر الأخرى مثل جرائد إلكترونية تتحدث في الموضوع وكذا فيديو مصور لحصة بثت على احدى القنوات التلفزيونية الخاصة، أيضا أدرجنا خبرتنا المهنية التي كانت في مجال شبيه بالرقابة الالكترونية ألا وهو المواصلات السلكية واللاسلكية، والتي تعتبر همزة الوصل بين المراقبين العاملين على مستوى قاعات المراقبة الكبرى للشاشات والعناصر الأمنية العاملة في الميدان وهذا من أجل توضيح الرؤية وإعطاء مصداقية أكثر للدراسة.

2- أدوات جمع البيانات:

تقوم النتائج المتوصل إليها على صدق الوسائل المستعملة في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، وهو الامر الذي دفعنا الى إختيار وسائل بسيطة للتعامل معها ومن هذه الوسائل نذكر:

أ- المقابلة:

تعتبر المقابلة أكثر وسائل جمع البيانات شيوعا في البحوث الاجتماعية، ذلك لأنها تعتمد على التفاعل والنقاش المفتوح لتقصي المعلومة بين الباحث والمبحوث. فغالبا ما نسألهم أسئلة مفتوحة حتى نتمكن من إعادة صياغتها كلما تطلب الامر بإعتبارها تمتاز بالمرونة، وذلك للبحث عما نود الوصول إليه .حيث تستعمل هذه التقنية من اجل جمع أكبر

عدد ممكن من آراء الافراد وبطريقة منعزلة، مرنة وغير مقيدة. في دراستنا الميدانية ركزنا على المقابلات مع المبحوثين بهدف الحصول على مختلف المعلومات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع المدروس، وبغية الخروج برؤى جديدة تفيد هذا الأخير. ولم نتوقف عند إجراء محادثات عادية عابرة عادية أو عابرة فحسب، بل ركزنا على التفاعل بين المبحوثين من خلال تحديد دليل المقابلة والأماكن والاوقات المناسبة.

وكذا تهيئة الثقة والتقبل بيننا وبين المشاركين رغم الصعوبة في بعض الأحيان مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة وحساسية الموضوع. ركزنا على تقنية المقابلة الغير مقيدة وذلك للتصرف بحرية وتقليل القيود على الأسئلة المطروحة على أفراد العينة، وبالنظر الى دراستنا فالهدف من إستعمال تقنية المقابلة من اجل تحليل ومعرفة مدى فاعلية كاميرات المراقبة لدى الأشخاص الذين يمتلكون هذه الأجهزة، وكذا معرفة الأسس التي من اجلها تم اختيار الأماكن التي تتواجد فيها هذه التجهيزات وكيفية استعمالها واستغلالها من أجل مجابهة جرائم السرقة التي تقع في الأماكن المغلقة وكذا المفتوحة.

وقد تم تصميم أسئلة المقابلة تبعا لتساؤلات الدراسة، حيث تم تقسيمها الى ثلاثة محاور، كل تساؤل رئيسي يحمل في طياته محورا، وكل محور يتكون من عدة أسئلة قمنا بطرحها على المبحوثين كالتالي:

المحور الأول: حول البيانات الشخصية للمبحوثين

المحور الثاني: مدى فاعلية الرقابة الالكترونية عن بعد في الوقاية من جرائم السرقة

المحور الثالث: الدافع وراء استغلال كاميرات المراقبة

المحور الرابع: المعيقات التي تحول دون قيام الرقابة الالكترونية عن بعد بدورها

الملاحظة :

هي واحدة من أهم تقنيات أدوات جمع البيانات في البحث العلمي المتعلقة بالباحث نفسه وخبرات هو ثقافته واطلاعه، فهي تعتمد على دراسة الظاهرة ووصفها في كل تفاصيلها وهذا من خلال المشاهدة. والتي نقصد بها تتطلب هذه الأداة مجهودات كبيرة وخبرة، إلا أنها تستحق ذلك، فالنتائج التي تحققها نابعة عن قناعة الباحث الذي يهتم بتحقيق بحث مثالي وبالتالي نتائج صادقة ودقيقة. لأجل هذا، أردنا أن تكون الملاحظة في بعض الأحيان مستترة، وهذا من خلال قيامنا بدور الزبون، من أجل معرفة بعض سلوكات الافراد في وجود كاميرات المراقبة.

كما استعملنا الملاحظة في عين المكان وذلك من اجل مراقبة وكشف مواقف أصحاب المحلات وهم يراقبون الشاشة التي تعرض الصور التي تلتقطها كاميرات المراقبة داخل المحلات ميدان الدراسة أو حتى خارجها. وكيف يكون موقفهم في حال تعرض المواد المعروضة في المحل الى السرقة أو اشتباههم بوقوع سرقة. أيضا من اجل معرفة الإستراتيجية التي من خلالها تم وضع هاته التجهيزات وعلى أي أساس تم إختيار مواقعها.

ب- ميدان الدراسة:

من الممكن تواجد موقع الملاحظة في أماكن مختلفة خاصة منها التي يتم التردد عليها بكثرة كالتي يعيش أو يعمل أو يتسلى فيها الأشخاص, وهذه الأماكن تكون متباعدة جغرافيا. وكما قلنا آنفا تكون في الأماكن التي يتردد عليها الأفراد مثل المحلات التجارية المختلفة، مراكز الترفيه، مواقف السيارات الخاصة...الخ. ومن أجل دراستنا هذه قمنا باختيار مجموعة محلات تجارية تحتوي بداخلها وحتى في الخارج على كاميرات مراقبة.

ت- العينة:

العينة هي جزء من المجتمع، أو هي عدد من الحالات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي، وتجمع منها البيانات بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي، وبهذه الطريقة فإنه

يمكن دراسة الكل عن طريق الجزء بشرط أن تكون العينة ممثلة للمجتمع المأخوذة منه. إعتمدنا في دراستنا على العينة القصدية، وتعرف بأنها هي العينة التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث، نظرا لتوفير بعض الخصائص في المبحوثين دون غيرهم التي رأينا أنها تخدم دراستنا وبما أن دراستنا ستكون منصبة على نظام الرقابة الإلكترونية عن بعد، لذا العينة ستكون ممن تتوفر لديهم هذه الانظمة. وقد بلغ عدد افراد العينة 13 مفردة من مجتمع الدراسة المتمثلة في محلات ذات نشاط تجاري متعدد، موزعة على مدينة الونزة من بينهم موقف للسيارات، بالإضافة إلى مصادر أخرى لجمع البيانات متمثلة في الفديوهات، مقالات من جرائد، حصص تلفيزيونية وقد يبدو للمطلع على دراستنا أن عدد مفردات العينة قليل بالنسبة لمجتمع الدراسة، وهذا لا يعني أننا وقعنا في خطأ منهجي، لأننا ركزنا على الاماكن التي تكثر فيها جرائم السرقة.

ث- حدود البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، حصرت الدراسة ضمن حدود المفاهيم المعتمدة والإطار الزمني والمكاني والبشري كما يلي:

- **الحدود المفاهيمية:**

هذه الدراسة تحاول الربط بين الخطط الموضوعة في مجال الرقابة الالكترونية عن بعد ومدى نجاعتها في محاربة جرائم السرقة، من خلال تحديد المفاهيم المتعلقة بكل من الاستراتيجيات الخاصة بكاميرات المراقبة وعمل المراقب الذي يكون وراء الشاشات لمراقبة ما تبثه كاميرات المراقبة في الميدان، وكذا دور كل واحد منهما في الوقاية من جرائم السرقة.

- **الحدود المكانية:**

نظرا لعدم تواجد كاميرات مراقبة تابعة للمصالح الأمنية منصبة على مستوى المحاور الرئيسية والشوارع بإقليم ولاية تبسة، لذا ارتأينا أن نسلط الضوء على مجموعة محلات يوجد

على مستواها كاميرات مراقبة، مع إمكانية إدخال تعديلات على مجتمع البحث إذا كان الوصول إليه مستحيلا أو متعذرا.

- **الحدود الزمنية :**

يتحدد الجانب الزمني لموضوع الدراسة الميدانية المتعلقة بتوفير حركية في المكان محل الدراسة، ولهذا تم إختيار فترة الممتدة من 10 من شهر مارس من السنة الجارية الى غاية 10 من شهر أفريل أي في فترة شهر رمضان الكريم.

ج- الدراسات السابقة:

من خلال القراءة والاطلاع، استطعنا الوقوف على وجود بحوث و دراسات تتحدث عن الرقابة الالكترونية منها ما هو غربي وأخرى عربي من أبرزها:

الدراسة الأولى:

أطروحة دكتوراه بعنوان: Les Nouvelles technologies et la luttecontre la délinquance : regards croisés France/Royaumeuni, من إعداد Caroline Jean– Meire مقدمة الى جامعة باريس 1 بونتيون السوربون, مدرسة السوربون للحقوق سنة 2016 , حيث تناولت إستخدام التقنيات الجديدة – المراقبة بالفيديو –في الإجراءات الجنائية خاصة في المملكة المتحدة, كما ألحت من خلال هذه الدراسة على ضرورة استخدام هذه التقنية في تحديد الجناة فقط/أو المتواطئين وحتى جمع الأدلة. كما صرحت على أن هذه التقنية أقل فعالية من المراقبة عن قرب مع محدودية الناحية الفيسيولوجية للفرد المشغل على الشاشة.

كما ان تعميم المراقبة بالفيديو حسب صاحبة الأطروحة ينتقص من الحق في الحياة الخاصة للفرد، وأن هذه الأطروحة هي جزء من المعركة الحالية للدفاع عن الحرية والحقوق الأساسية كما انتقدت صاحبة البحث الرقابة الالكترونية من حيث المردود فبينت أن هذه الأجهزة لا يمكن أن تعوض الافراد العاملين في الميدان نظرا لان العاملين وراء الشاشات

حسبها لا يقومون بالواجب على احسن وجه ولا يمكن تعويض المراقبة المباشرة من طرف عناصر الامن بكاميرات المراقبة.

الدراسة الثانية :

تقرير بحث نهائي لصاحبه Stéphane Callens ستيفان كالينس بروفيسور بجامعة بريطانيا الغربية براست–بعنوان: Démocratie et Télésurveillance ديمقراطية ومراقبة بالفيديو– وهو عبارة عن خاتمة عامة حول مؤتمر المواطنة.

هذا المؤتمر هو نتيجة لاقتراح منباحثون من مدينة ليل الفرنسية لتحقيق مجموعة أهداف حددها مركز استشراف الدرك الوطني. هي:

تحديد مواقف فعاليات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمراقبة عن بعد، بيان موقف الرأي العام بشأن طرق المراقبة عن بعد وتحديد ما هو غير مقبول. تقديم البعد الاستشرافي من خلال الإشارة إلى الاتجاهات الرئيسية في العمل.

استنتاجات هذا المؤتمر تتعلق بمكان إجراءات المواطن في مجال الامن واستخدامات المراقبة عن بعد. نشر هذا العمل سنة 2001, يوضح أن هناك بطء في استعمال تقنيات الاعلام والاتصال في المجال الأمني.

الدراسة الثالثة:

تقرير دراسة بعنوان: Rapport d'étudeportant sur l'éfficacité de la video surveillance عن وزارة الامن الداخلي المفتشية العامة للشرطة بـ لوكسمبورغ Luxembourgحكومة الدوق الكبير Le gouvernement du grand–duché أجريت هذه الدراسة في شهر فيفري من سنة 2021 الهدف الرئيسي من الدراسة هو تحليل تأثير المراقبة بالفيديو بشأن منع الإنحراف مع الاخذ بعين الاعتبار خطر النزوح الجغرافي، توضيح الجرائم الواقعة في مدينة لوكسمبورغ, حول نشاط الشرطة وحول شعور المواطنين

بالأمان. هذا التقرير يعمل على مرحلتين: التحليل والتركيز حول فعالية كاميرات المراقبة. مكان الدراسة كان في بعض الشوارع، محطة لوكسمبورغ، حقل غلاسيس وهذا باستعمال كاميرات مراقبة ثابتة وأخرى نوع القبة. المنهج المستعمل الكمي والكيفي معا.

أهم النتائج المتحصل عليها هي:

- ❖ أن خدمة المراقبة بالفيديو تعمل بشكل جيد للغاية إلا أن جودة الصورة هي التي تشكل مصدر قلق لبعض الأشخاص.
- ❖ وجود كاميرات مراقبة أمنية يمكن أن يكون لها آثار وقائية.
- ❖ المراقبة بالفيديو لها تأثيرات حسب نوع الجريمة في حين كان للسرقة وحالات العنف ضد الأفراد إستقرار مع شعور بعدم الأمان في المناطق المظلمة. وحضور دخلاء على هذه الأماكن.
- ❖ إيلاء السكان الذين شملهم الاستطلاع أهمية لعناصر أخرى مثل الإضاءة والنظافة.
- ❖ يمكن أن يكون للمراقبة بالفيديو تاثيرات محلية تزداد فائدتها من حيث زيادة عدد الأجهزة المستعملة وبجودة عالية.
- ❖ تغيير الأجهزة (كاميرات المراقبة) واقتناء أخرى ذات جودة عالية وتعميمها في كل الأماكن.

الدراسة الرابعة:

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق لصاحبه الأستاذ الدكتور محمود صالح اليسير عن كلية الحقوق جامعة المنصورة تحت عنوان: وسائل **التصوير الحديثة (كاميرات المراقبة) في مواجهة حرمة الحياة الخاصة** الصادر في 2019. اين استخدم الباحث المنهج التحليلي، بين صاحب البحث أهمية كاميرات المراقبة في حماية الأشخاص و الممتلكات وأن هذه الوسائل تعد من الأدلة العلمي وواحدة من وسائل الاثبات عند اقتراف الجريمة, ولكن حسب صاحب العمل يمكن في حالات معينة ان تسيء هذه الوسيلة الى الحقوق و الحريات الفردية إلا إذا وجدت بعض الضوابط لاستعمالها و الاستفادة منها.

كما أوصى صاحب البحث بسن تشريعات تنظم مسالة استعمال هذه التقنية خاصة في الأماكن الخاصة, إلزام الدوائر العامة و المحال التجارية بوضع كاميرات مراقبة مع ضرورة وضع إشارات تبين بأن الأماكن مراقبة بواسطة كاميرات , و حماية الأدلة المستمدة من كاميرات المراقبة بعدم تحريفها.

الدراسة الخامسة:

بحث بعنوان:الرقابة الالكترونية ودورها في تحقيق الامن " دراسة فقهية مقارنة " لصاحبها الدكتور أحمد محمد علي علي شريف, مدرس بقسم الفقه المقارن بكلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنين بدسوق, صادرة عن مجلة البحوث الفقهية و القانونية صادرة عن كلية الشرع والقانون فرع جامعة الازهر جمهورية مصر العربية "العدد 38" إصدار شهر جويلية 2022 .هذا البحث إستخدم فيه المنهج الاستقرائي , المنهج الاستنباطي والمنهج المقارن. يعالج فيه الباحث معالجة فقهية عن طريق معرفة الاحكام المتعلقة بمسالة المراقبة الالكترونية الحديثة. حيث يبين في بحثه دور الرقابة الالكترونية في تحقيق الامن وسلامة المجتمع وكشف الجرائم. إلا أنه وبالمقابل يعارض استخدامها في أغراض مخالفة.

الدراسة السادسة :

بحث بعنوان: المراقبة الالكترونية دراسة فقهية تاصيلية تطبيقية من إعداد الدكتورة منيرة بنت حمود المطلق، أستاذ مساعد بكلية الشريعة في جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، صادرة عن مجلة كلية الشريعة والقانون الدقهلية العدد 25 لسنة 2022 الإصدار الثاني الجزء 03. هذه الدراسة إعتمدت فيها على مصادر أصلية في جمع المادة العلمية، تتحدث عن استخدام جميع التقنيات الالكترونية كالرقابة بواسطة كاميرات المراقبة ودورها في الوقاية للفرد والمجتمع، كما أوصت في دراستها بالاهتمام بمشاكل المجتمع ووضع ضوابط لاستغلال المراقبة الإلكترونية.

ح- **التعقيب على الدراسات السابقة**:

من حيث الهدف نجد ان الدراسات الستة تدعوا جميعها الى ضرورة استخدام تقنية الرقابة الالكترونية عن بعد أو كما يصطلح عليها كاميرات المراقبة، ونجد ذلك من خلال عناوين البحوث و الرسائل ودورها في تحقيق الأمن و تتفق اهداف هذه الدراسات في ابراز أهمية الرقابة الالكترونية عن بعد في تحقيق الامن و محاربة الجريمة بشتى أنواعه خاصة منها مع ضرورة حماية الحياة الخاصة للفرد باستخدام ضوابط معينة، وعدم استخدامها في أغراض غير مشروعة.

وعليه يمكن القول أن هذه الدراسات تختلف نوعا ما مع موضوع دراستنا. إلا أنها سمحت بإرشادنا خاصة منها الدراسة الثالثة والتي هي عبارة عن تقرير دراسة بعنوان Rapport d'étudeportant sur l'éfficacité de la videosurveillance,وكذا الدراسة السادسة والتي هي عبارة عن بحث بعنوان المراقبة الالكترونية دراسة فقهية تاصيلية تطبيقية. فيمكن القول أنهما متطابقتان ودراستنا.

الفصل الثالث:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

- أولا: ماهية الرقابة الالكترونية عن بعد
- ثانيا: استخدامات الرقابة الالكترونية عن بعد
- ثالثا: مدى فعالية الرقابة الالكترونية عن بعد
- رابعا: أهم استراتيجيات الرقابة الالكترونية عن بعد
- خامسا: النظريات المفسرة للرقابة و الوقاية من جرائم السرقة
- نظرة القانون لكاميرات المراقبة في التشريع الجزائري
- كاميرات المراقبة واحترام الخصوصية

تمهيد :

أصبحت الحاجة إلى تعزيز مستويات الأمن محسوسة بشكل متزايد في مختلف المجالات، خاصة بعد التطور التكنولوجي الكبير والذي صاحبه ظهور جرائم جديدة أو بالأحرى تطور في الجرائم القديمة بطرق جديدة. سنتناول في هذا الفصل الرقابة الالكترونية عن بعد أو كاميرات المراقبة من حيث إستخداماتها و شروط فاعليتها وكذا المزايا والعيوب، الخصائص، الاستراتيجيات التي تساعد في الوقاية من جرائم السرقة.

1- تحديد المصطلحات:

تُستخدم مصطلحات المراقبة عن بعد والمراقبة بالفيديو والدائرة التلفزيونية المغلقة (CCTV) بشكل شائع لتعيين الأجهزة التكنولوجية التي تسمح بمشاهدة وتسجيل الصور التي تلتقطها الكاميرات عن بعد. يتكون نظام المراقبة عن بعد الحديث من كاميرات يمكن أن تدور بشكل عام أفقيًا أو رأسيًا ومجهزة بعدسة تكبير, يتم إعادة إرسال الصور الملتقطة بواسطة الكاميرا إلى شاشات محطة المراقبة المركزية أو إلى جهاز كمبيوتر محمول، ثم يتم تسجيلها، يمكن دمج نظام المراقبة عن بعد مع أجهزة كشف الحركة التي يمكنها التعرف على سرعة وحجم ومسافة واتجاه الكائنات أو الأشياء التي تدخل مجال رؤية الكاميرات، وأي حركة مشبوهة أو غير عادية تؤدي إلى إطلاق إنذار. ويمكن أيضًا أن تكون مجهزة بأجهزة تحديد الصوت مما يسمح بتوجيه الكاميرا تلقائيًا في الاتجاه الصحيح [1]. كل هذه الخطوات تستلزم استراتيجية والتي هي رؤية كاملة وبعيدة وتصور لما سيكون مستقبلا.

أولا – ماهية الرقابة الالكترونية عن بعد أو كاميرات المراقبة:

❖ تعريف الرقابة الالكترونية عن بعد

هي جهاز يستخدم في عمليات التصوير لغرض اخذ لقطات (صور بالفيديو) نسجل ما يحدث في موقع معين لأغراض امنية ووقائية[2].كما عرف قانون تنظيم استخدام الكاميرات وأجهزة المراقبة القطرية رقم 9 لسنة 2011 كاميرات المراقبة هي كل جهاز معد لنقل وتسجيل الصورة بهدف مراقبة وملاحظة الحالة الأمنية[3].

[1] Maurice cusson :Traité de sécurité intérieure, bibliothèque nationale et archives du Québec,Canada,2007,chapitre 31,P549.

[2] المطيري عبد العزيز عبد الله محمد جعدان: دور كاميرات المراقبة في الكشف عن الجريمة والحد منها : دراسة ميدانية من وجهة نظر رجال الامن و المواطنين في المجتمع الكويتي, أطروحة ماجستير , جامعة مؤتة, الأردن,2019,ص6.

[3] حمادة حسن محمد حسن: مجلة الدراسات العربية: كلية دار العلوم, جامعة المينا, مصر ,ص2311.

على ما تقدم من تعريفات لكاميرات المراقبة يمكن القول بان الرقابة الإلكترونية عن بعد أو كاميرات المراقبة هي كل جهاز معد لتسجيل الأحداث التي تقع في مكان مثل الشارع, مكان العمل وذلك عن طريق تسجيل الصورة و الصوت او الصورة فقط بهدف متابعة ورصد الأحداث وكذا لأغراض أمنية و وقائية.

1/ تاريخ كاميرات المراقبة:

تنسب المبادئ الأولى التي يبنى عليها اختراع الكاميرا الى العالم العربي المسلم " ابن الهيثم ". وفي عام 1827 نجح الفرنسي نيس في حبس الصورة الداخلة الى صندوق عبر ثقب على لوح فضة مطلي بالزفت وحصل خلالها على اول صورة ضوئية شمسية.

أما عن تاريخ كاميرات الفيديو يعود الى سنة 1924 باختراع اول كاميرا فيديو ميكانيكية لتسجيل الصور المتحركة، وفي عام 1940 بدأت كاميرات الفيديو المحمولة في الانتشار حيث أصبحت شركتا سوني SONY وجي في سي JVC الرائدتان في انتاج كاميرات الفيديو مع بداية الثمانينات من القرن الماضي الى ان أصبحت الان مدمجة في الهواتف الذكية و الحواسيب وبدقة عالية الجودة.

2/ أول إستخدامات كاميرات المراقبة:

كان اول استخدام لكاميرات المراقبة في بريطانيا العاصمة لندن سنة 1960 من اجل مراقبة الحشود اثناء استقبال العائلة الملكية, كما استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأماكن الحساسة. وفي سنة 1972 اخترعت اول كاميرا مراقبة بدون شريط فيديو. وفي العام الموالي أي سنة 1973 اخترعت كاميرات مراقبة برقاقة صغيرة, والى يومنا هذا تعتبر الكاميرا التقنية المستخدمة حاليا، اين اصبح الطلب عليها من قبل الجمهور لأجل الحماية من جرائم السرقة. بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 أصبح لنظم المراقبة أهمية كبيرة في الحياة اليومية والمرافق الحكومية الى ان طورت برامج من اجل الكشف عن الأشخاص و التعرف عليهم وهذا طبعا بربطها بكاميرات المراقبة, الأول منها من اجل التعرف على

المفقودين[1]. وفي الآونة الأخيرة أصبح من الممكن ربط كاميرات المراقبة بشبكات الانترنت والكشف عن ادنى حركة من خلال متابعة ما ترصده من أي مكان في الحاسوب أو الهاتف الجوال, كما يمكنها إرسال تحذيرات عبر تطبيقات المراسلة او عبر البريد الالكتروني[2].

3/ أنواع أنظمة الرقابة الالكترونية عن بعد (كاميرات المراقبة)[3]:

كاميرات المراقبة تختلف أنواعها باختلاف مكان تثبيتها والغرض منها والأهداف التي وضعت لأجلها، وتعد كاميرات المراقبة حاليا أحد أعمدة الأنظمة الأمنية والحماية، حيث أصبح تواجدها أمراً مألوفا في كل الأماكن العمومية والمحلات التجارية والمنازل والشركات والمؤسسات، وتستخدم كاميرات المراقبة في رصد تحركات الأشخاص ومنع الجريمة قبل حدوثها، وتسجيلها وقت حدوثها حتى يتسنى للسلطات المختصة والشرطة التعرف على مرتكبيها وتوقيفهم, وهي تتفرع الى أنواع عديدة (انظر الشكل 04). ولمعرفة هذه الأنواع سوف نعرج على كل واحدة من هذه الأنواع [4].

3-1 - من حيث اللون:

هناك أحادية اللون و أخرى ملونة.

أما أحادية اللون و هي الأولى استخداما نظرا لزهد سعرها حيث تمتاز بالتصوير الجيد في الأماكن ضعيفة الإضاءة وللرؤية الليلية مزودة بالأشعة تحت الحمراء.

أما الملونة و هي الأكثر انتشارا حاليا, نظرا للتقنيات التي تمتاز بها وكذا أشكالها, وكل الكاميرات التي سنتحدث عنها لاحقا هي ملونة.

---

[1] مرجع سابق، ص 18.

[2] نور سليمان: تاريخ التصوير الفوتوغرافي، مقال منشور بمجلة ترا الإماراتية، العدد257,مارس 2021,ص36ص37.

[3] Walid bourenane : étude et conception d'un système de télésurveillance et de détection de situation critique, université de Toulouse, France,2013, P30.

[4] حسام الدين المحيميد: المدخل الى أنظمة المراقبة، كتاب منشور بموقع https//www.archive.org.com,2014,ص35

كاميرات المراقبة الداخلية:

هي التي تستخدم في الأماكن الداخلية كالمباني والبيوت والتي تمتاز بالمرونة والتحرك في كل الاتجاهات مزودة بخاصية التدوير حتى 360°.

3-2 - كاميرات المراقبة الخارجية:

هي التي تستخدم في الأماكن الخارجية المكشوفة كالشوارع والساحات ومواقف السيارات ...إلخ, بحيث تكون من ميزاتها انها مضادة للعوامل الخارجية والجوية كالحرارة, المطر, وبعضها مزودة بمساحات لإزالة أي عائق طبيعي خارجي محتمل.

كما ان هناك كاميرات مراقبة داخلية تصلح للتركيب خارجيا وذلك بتركيبها داخل صندوق معدني لحمايتها.

3-3 - الكاميرات النهارية الليلية[1]:

هي التي تستخدم في كلا الوضعين عن طريق تقنيتين:

كاميرا الإضاءة المنخفضة والتي تحتاج الى إضاءة بسيطة جدا لالتقاط صور مقبولة في حال الرؤية الليلية وتكون بالأبيض و الأسود، وتكون بالألوان في الإضاءة الجيدة.

كاميرات مزودة بالأشعة تحت الحمراء تلتقط الصور في حال الرؤية الليلية بالأبيض والأسود.

3-4 - الكاميرات السلكية :

تكون فيها نوعية الصورة الملتقطة جيدة, تستعمل أسلاك لنقل الإشارة على مسافات بعيدة ولا تتأثر بالضجيج مع وجود صعوبة في حال تغيير مكانها فيما بعد

[1] الموقع الالكتروني https://www.falcon-cctv.com تاريخ التصفح 2024/03/22 الساعة 12سا30.

3-5 - الكاميرات اللاسلكية:

هاته الأخيرة تبث الإشارة المرئية عبر هوائي صغير يلتقطها هوائي استقبال في المستقبل اللاسلكي، يمرر بعد ذلك الإشارة الملتقطة عبر كابل الى جهاز التسجيل. وهناك نوع آخر مزود بشريحة خاصة بالهواتف المحمولة تمكنها من إجراء أي إتصال عند حدوث أي حالة حسب ما برمجت عليه, وهي متطورة بحيث ترسل رسائل قصيرة sms أو mms أو رسائل صوتية الى الهاتف المحمول. فهي ذكية الى درجة كبيرة ولها مزايا أخرى متطورة.

3-6- الكاميرات الثابتة والمتحركة:

يمكن تقسيم كاميرات المراقبة الى قسمين مختلفين وفقا لقابلية الحركة:

- **الكاميرات الثابتة:** انظر الشكل 01

وهي المثبتة في مكان مناسب دون أن تتحرك ذاتيا أو بإستخدام جهاز تحكم عن بعد.

- **الكاميرات المتحركة:** انظر الشكل 02

هي كاميرات متحركة عملية ومرنة جدا تستعمل في عمليات المراقبة الدقيقة، تمتاز بإمكانية الدوران الافقي 360°, والإمالة شاقوليا حتى 90°. إمكانية تكبير وتصغير الصورة لتوضيح المشهد بشكل مناسب، كما يمكن تشغيل الكاميرا بوضع الملاحقة الآلية أو اليدوية، تمتاز بتقنيات متطورة وذكية جدا ويوجد منها أنواع عديدة منها:

3-7 - كاميرات الملاحقة الآلية[1]:

وهي نوع متطور من كاميرات المراقبة المتحركة، تمتاز بقدرتها على ملاحقة الاجسام المتحركة الى غاية خروج الهدف من مجال الرؤية.

3-8 كاميرات مراقبة متحركة غير ميكانيكية:

تمتلك حساس الرؤية عالي الدقة مع إمكانية الدوران والإمالة من طرف مشرف النظام.

[1] المرجع السابق. الموقع الالكتروني.

الكاميرات السرية:

هي كاميرات مراقبة صغيرة تخبأ في أماكن كثيرة كالساعات، حساسات الحريق، المقابس الكهربائية، ربطات العنق... وهي نوعان سلكية ولاسلكية مع إمكانية إيصالها بنظام مراقبة.

3-9 - كاميرات المراقبة التناظرية Analogique:

هذه الأخير توصل عن طريق كابل خاص بالصورة يسمى متحد المحور **Coaxial**. كانت معتمدة قبل الانتشار الكبير للإنترنت، ولا تزال هذه الكاميرات موجودة حتى اليوم، وتعمل بشكل مختلف تمامًا عن النوع الثاني

3-10 - كاميرات المراقبة الرقمية[1] IP. Numerique:

هي كاميرات أمنية عالية الدقة ومتطورة، تتقدم كاميرات المراقبة الرقمية اليوم بسنوات عديدة، هذه الكاميرات تنقل البيانات عبر إشارات رقمية من خلال الانترنت، يتم تركيبها عادة باستعمال الالياف البصرية، من حيث التوصيل: كاميرات المراقبة IP (internet protocol) تعتبر كجهاز كمبيوتر صغير، لذا فهي غالية الثمن ومن أسهل الكاميرات تركيبا. كاميرات المراقبة اللاسلكية وهي لا تتطلب أي نوع من الاسلاك أو الكوابل تعمل بالـ WIFI أو BT.

هناك مجموعة من الميزات في الكاميرات الرقمية التي تدعم الإنترنت، تمنح هذه الميزات لأصحاب الأعمال طرقًا جديدة لمراقبة ممتلكاتهم وردع أي نشاط ضار.

توفر الكاميرات التي تعمل ببروتوكولات الأنترنت CCTV IP المميزات التالية:

- ✓ جودة الفيديو عالية من نظيراتها ذات الطراز القديم، كما أنها توفر مجال رؤية أوسع وإمكانيات التكبير أفضل دون فقدان جودة الصورة.
- ✓ اعتمادها على الإشارات الرقمية يسمح بالتعرف على الوجوه بشكل وبدقة كبيرين.

[1] المرجع السابق.

- ✓ توفر كاميرات مراقبة الرقمية CCTV IP دقة مضاعفة قد تصل إلى 20 مرة أكبر من كاميرات المراقبة التناظرية CCTV Analogique.
- ✓ الكاميرات الرقمية تسمح بنظام تشفير وضغط وحماية أقوى للبيانات المنقولة
- ✓ وسائط النقل تعتمد الطرازات التقليدية على كابل بينما الكاميرات الرقمية تنقل الملفات لاسلكيا وهو أسرع وأفضل لمسافات طويلة دون مخاوف فقدان الجودة..
- ✓ تعمل CCTV IP بذكاء ويمكن إدارتها عن بعد، ويمكن توزيع المقاطع المرسلة إلى مستلمين مختلفين، مع استلام كل واحد لبيانات محددة مسبقا.
- ✓ سهولة التثبيت، كاميرات المراقبة الرقمية CCTV IP لا تتطلب الكثير من الأسلاك والحفر، عكس CCTV Analogique حيث كل وظيفة مثل الصوت والصورة والتحكم ربما تتطلب كابل مستقلا.
- ✓ سهولة التوسع، سهولة التثبيت تزيد من سهولة توسيع شبكة الكاميرات، دون تعقيدات في الأسلاك الكثيرة وغيرها.
- ✓ التكلفة المادية: يعتقد أن الكاميرات الرقمية IP أغلى من حيث السعر، لكن بالنظر إلى المميزات قلة التثبيت وقلة تكاليف المعدات واليد العاملة فإن السعر مناسبا.

4 – خصائص التصوير بكاميرات المراقبة: [1]

من بين اهم الخصائص التي يمتاز بها التصوير بكاميرات المراقبة:

- ❖ أنه يعتبر عاملا فعالا لرجال الامن ومساعد في الكشف عن بعض أنواع الجرائم.
- ❖ تسهم كاميرات المراقبة في تقليل معدلات الجريمة وتوفير بيئة آمنة للأفراد. فهي تعمل كوسيلة فعالة للكشف المبكر عن الأنشطة المشتبه فيها وترهيب المتسللين.
- ❖ تستخدم الكاميرات لحماية الممتلكات العامة والخاصة، مما يسهم في الحد من السرقات والتخريب.

[1] محمود صالح اليسير: وسائل التصوير الحديثة (كاميرات المراقبة) في مواجهة حرمة الحياة الخاصة، كلية الحقوق جامعة المنصورة,2019,ص10

❖ تعتبر كاميرات المراقبة شاهدًا دقيقًا على الأحداث، مما يسهل التحقيق في الحوادث وتحديد المسؤوليات في حال وقوع حوادث

❖ يعطي التصوير إنطباع شامل لمسرح الجريمة مما يساعد على معالجة بعض الأخطاء البشرية.

❖ التصوير بكاميرات المراقبة ينشط ذاكرة الشاهد لاستعادة التفاصيل.

❖ توثيق العمل الأمني ويعطي أدق التفاصيل عن الحادث إذ تضمن عرضا واقعيا للجريمة وإثبات التهمة عن الجاني.

❖ يمكن للتصوير أن يكون جزءا أساسيا من الأرشيف الذي تحتاجه السلطات في التحقيق.

5 – مكونات أنظمة كاميرات المراقبة: انظر الشكل 03

تنقسم أنظمة كاميرات المراقبة الى قسمين هما:

- المراقبة باستخدام المونيتور وجهاز التسجيل.
- المراقبة باستخدام الكمبيوتر وشبكة الانترنت

ويتم التركيب بالطريقة السلكية واللاسلكية وتتكون الكاميرات من: سلكين يتم خروجهما من الكاميرا لتغذية الكاميرا بالكهرباء والطاقة ليتم توصيلهما بِـDVR ليتم تثبيت الكاميرا في المكان المخصص.

6 – مميزات كاميرات المراقبة [1]:

لهذه الوسيلة عدة ميزات تمتاز بها نذكر منها :

❖ إمكانية التسجيل الحي بالصوت و الصورة لفترات طويلة ودون إنقطاع.

❖ إمكانية الاتصال و المتابعة عن طريق شبكة الانترنت من أي مكان في العالم.

❖ المتابعة الحية عن طريق شاشات مقسمة حسب عدد الكاميرات.

[1] الموقع الالكتروني https://www.xontel.com تاريخ التصفح 2024/03/30 الساعة 15سا30.

- ❖ يمكن متابعتها عن طريق الهاتف النقال.
- ❖ تستعمل في جميع الاوقات نهارا وليلا باستعمال الاشعة تحت الحمراء.
- ❖ مراقبة أكثر من مكان في وقت واحد ومن زوايا عديدة.
- ❖ إستعمالها خارجي وداخلي.
- ❖ تحملها لجميع الظروف القاسية.
- ❖ تقريب الصورة وتكبيرها حتى 50 مرة.
- ❖ إعادة ما تم تصويره بالصورة البطيئة.

ثانيا: استخدامات الرقابة الالكترونية عن بعد :

تمهيد:

المراقبة أداة متعددة الاستخدامات, فهي في أيدي المسؤولين عن الأمن يمكنهم القيام بمجموعة استخدامات على الأقل بهذه الأجهزة [1]، أصبح وجود كاميرات المراقبة ضرورة مطلقة لتحقيق معادلة أمنية جيدة, وبدون مساهمة كاميرات المراقبة، سيكون من الصعب إتخاذ إجراءات إستباقية و كشف هوية مرتكبي الأعمال الإجرامية أو التعرف عليهم في وقت قصير.

1/ الوقاية

في مجال رؤية كاميرات المراقبة والمنطقة الممسوحة عن بعد, الافراد لا يرتكبوا أية جريمة لانهم يعلمون جيدا أنهم مراقبون، فهي لها تاثير وقائي لانهم على دراية انهم في حال إقدامهم على أي فعل فسوف يتم إكتشافهم ومعاقبتهم لانهم مراقبون بكل بساطة

2/ التحقيق

[1] Maurice cusson :Traité de sécurité intérieure, bibliothèque nationale et archives du Québec,Canada,2007,P453.

أثناء حصول جريمة ما في الليل في مكان معين, وبوجود كاميرات مراقبة في ذلك المكان, فالمشتبه فيه قد تم تسجيله لدى المصالح الأمنية وتم إلتقاط صورته لحظة قيامه بجريمته. هذه الصورة تستعمل كدليل ضده أثناء إلقاء القبض عليه وتقديمه الى العدالة. وهذا بشرط ظهور الصورة بوضوح.

3/الاستعلام

عندما تكون هناك عملية أمنية نوعية, كالقيام بعملية رصد، تقوم المصالح الأمنية بتسليط كاميرات المراقبة على المكان المراد الاستعلام فيه من خلال وضع كاميرات مراقبة مخفية مع ميكروفونات وذلك من أجل معرفة مؤامراتهم أو أفعالهم وما ينظمونه. في هذه الحالة تكون رقابة مؤقتة تركز على مجموعة أشخاص مشتبه بهم.

4/التدخل في حالة وقوع جريمة

عند رؤية مجرم يقوم بعمل مشتبه فيه، المراقبون من وراء الشاشات بالتنسيق مع العناصر العاملين في الميدان والاتصال الجيد في الوقت الحقيقي باستخدام الأجهزة اللاسلكية كالراديو، وذلك بوصفهم للحادثة التي هم بصدد.

مشاهدتها، والمشتبه فيه والمكان بدقة، يكون التدخل إيجابي في الوقت الحقيقي أي في حالة تلبس بالجرم. وكذا التواصل الجيد بين المشغلين بمركز المراقبة والعناصر الأمنية العاملية في الميدان. خاصة عند إستغلال كاميرات المراقبة المخفية أو الشبه مخفية الموضوعة في قبة زجاجية ملونة (Dôme).

5/عند إدارة الازمات وحالات الطوارئ

في حالات عديدة عند حدوث أزمات أو في حالات المظاهرات و الفوضى أو في حالات الحرائق وحوادث السير، تعمل كاميرات المراقبة بالاستغلال الجيد من طرف العاملين في مراكز العمليات والمراقبة بوصف المشهد جيدا, خاصة في حالات الفوضى والانزلاقات

الأمنية يقومون بتقريب الصور ووصف الأشخاص الذين يقومون بالتحريض وهذا من أجل التدخل السريع.

ثالثا: شروط فعالية الرقابة الالكترونية عن بعد[1]

من أجل أن تكون هناك مراقبة الكترونيةعن بعد جيدة ونتائج إيجابية, يجب الاخذ بعدة شروط منها:

أ - جودة المعدات وظروف تركيبها

تختلف أنظمة الرقابة الالكترونية عن بعد كل حسب نوعها, حجمها وسعة تخزينها ومدى مقاومتها للظروف المحيطة بها. فكلما كانت نوعيتها عالية الدقة سمح ذلك للمراقبين العاملين في قاعات المراقبة أو من وراء الشاشات على مشاهدة الأحداث بكل وضوح.و الواضح حاليا أن معظم كاميرات المراقبة المستعملة هي كاميرات متطورة تعمل بتقنيات عالية الدقة في الصورة.كالتي يستغلها الأشخاص في مختلف الأنشطة التجارية والمؤسسات الخاصة. أما بالنسبة لكاميرات الحماية والأمن المستغلة والمنصبة من طرف مصالح الأمن في عديد الولايات الكبرى فهي تستغل أحدث الأنظمة خاصة منها التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء والتي تعمل على فك رموز المواقع على مسافة 4000م حتى في الأماكن المظلمة.
أما حول ظروف تركيبها، فيجب إختيار الموقع المناسب الذي من خلاله يمكن رؤية كامل الفضاء المستهدف المراد مراقبته ومسحه وتغطيته بالكامل. فالسياق الذي تعمل فيه كاميرات المراقبة مهم جدا.

كما أن الارتفاع عن الأرض يلعب دور جيد فيجب تركيبها بعيدة عن المخربين, وإزالة جميع العوائق مثل الأشجار تسمح للمراقبين بالرؤية الجيدة في جميع الظروف الجوية.

[1] الموقع الالكتروني https://www.technical-24.com تاريخ التصفح 2024/03/15 الساعة 11سا15.

ب- إختيار مواقع كاميرات المراقبة

يتم إختيار مواقع كاميرات المراقبة لاعتبارات عدة منها:

- ❖ تأمين مجال رؤية أوسع.
- ❖ الإرتفاع المناسب لحمايتها من التخريب المتعمد.
- ❖ القرب من مصدر التغذية الكهربائية خاصة عند إنقطاع التيار الكهربائي.
- ❖ التقليل من أثر العوامل الجوية.
- ❖ الابتعاد عن اشعة الشمس.
- ❖ مراعاة سهولة الصيانة.

ج - طبيعة المشكلة الاجرامية المستهدفة

ونقصد بها التموقع الجيد لهاته الأجهزة في المناطق الساخنة التي تعرف إنتشار كبير للجرائم خاصة منها جرائم السرقة مثل الساحات العمومية، محطات المسافرين، والمحاور الرئيسية و الشوارع الكبرى وكذا الاحياء التي تعرف جرائم كثيرة. إذ أن هذه الجرائم تكون في المناطق الحضرية الجديدة أو الأماكن المزدحمة بالافراد كمحطات القطار، محطات نقل المسافرين، الساحات العمومية، الاسواق, وهو ما يسهل على محترفي الاجرام أو حتى المجرمين المبتدئين القيام بعملياتهم. حيث سجلت المصالح الأمنية في الثلاثي الأول من سنة 2021 2384 تدخل بفضل إستغلال كاميرات المراقبة بالعاصمة سجل منها 284 تدخل خاص بالسرقة أو محاولة السرقة[1], خاصة في الأماكن التي تعرف حركية كثيفة من طرف المواطنين. و بظهور المدن الجديدة والمناطق السكانية، تخطط المصالح الأمنية المختصة في تعميمها خاصة بعد ظهور عصابات الاحياء وظهور أنواع وتقنيات جديدة من

[1]محفوظ نحناح: مقال بعنوان: دعوة لزيادة استخدام كاميرات المراقبة,الجريدة الالكترونية La nouvelle république, , بتاريخ 2021/05/16.

الاجرام في ظل التطور الاجتماعي الجديد, حتى تكون رادعا لمن تسول له نفسه الإقدام على أي تجاوز ضد القوانين.

د - أهمية الاستجابة

لا تكون هناك فعالية لعملية الرقابة الالكترونية عن بعد إلا إذا كان هناك تنسيق بين القائمين والمشرفين على عملية الرقابة من وراء الشاشات و العناصر العاملة بالميدان، وكذلك الدوريات التي تقوم بها العناصر الأمنية. والنقطة المهمة هنا أن العاملين في الميدان يجب أن يكونوا ممن يعرفون المناطق الساخنة جيدا. أين أؤكد عميد الشرطة هاشمي الشريف رئيس مركز القيادة والسيطرة وقاعات العمليات لأمن ولايات الجزائر في حديث مع جريدة " الإخبارية"، أن كاميرات المراقبة تعتبر أداة شرطية تساعد في التصدي لكل أنواع الإجرام ، مبرزا أن كل أعوان الشرطة والمحققين ينحدرون من العاصمة وهذا لمعرفتهم بالمناطق أكثر من غيرهم وهذا هو العامل الأساسي حتى تكون هناك استجابة فعالة [1] وربح للوقت، لأن معظم أحياء العاصمة تحتوي على أزقة مما يساعد هؤلاء المجرمين من الإفلات من قبضة الامن, فالمعرفة الجيدة للأحياء تزيد من فعالية العمل الشرطي.

رابعا: أهم استراتيجيات كاميرات المراقبة في الوقاية من جرائم السرقة[2]:

يقول خبراء علم الإجرام أن الرقابة الالكترونية عن بعد هي أداة وليست علاجا سحريا, يتم إعتمادها في كثير الأحيان دون تحليل مسبق, دون هدف محدد, دون فحص الأماكن ودون التفكير في التدخل الذي يجب إتباعه. ولكي تكون هناك رقابة إلكترونية فعالة للوقاية من مختلف الجرائم وخاصة جرائم السرقة، يجب الإجابة عن هذه الأسئلة التي هي بمثابة إستراتيجيات هذه العملية.

1 من أو ماذا نريد مراقبته (المشتبه فيهم أو الأشياء الثمينة)؟

---

[1]وسام كوداش:مقالة على موقع جريدة الاخبارية,https://www.elikhbaria.dz بتاريخ 2024/04/24الساعة 14:20

[2]Maurice cusson :Traité de sécurité intérieure, bibliothèque nationale et archives du Québec,Canada,2007,P455.

2 لأية أسباب نقوم بالمراقبة عن بعد؟ هل من أجل الوقاية، التحقيقات، التدخلات النوعية أو إدارة الازمات؟ .

3 ما مستوى الجريمة في المنطقة التي نريد مراقبتها؟

4 أين تتمركز الجرائم بالضبط؟

5 أين يجب أن تكون كاميرات المراقبة منصبة؟

6 كيف يمكن رؤية الفضاء أو المساحة المراقبة؟

7 من سيتدخل في حالة الكشف وكيف يكون التدخل

8 كيفية دمج وتوأمة المراقبة الالكترونية عن بعد مع أنظمة مراقبة أخرى؟

وسنحاول الإجابة عن كل سؤال حتى يتسنى لنا إيضاح الرؤية جيدا.

بالنسبة للسؤال الأول المراقبة الالكترونية يجب أن تركز على المشتبه فيهم في حال قيامهم بتجاوزات أو جرائم، وكذلك للضحايا في حال تعرضهم لهاته التجاوزات وللممتلكات العامة والخاصة. فكاميرات المراقبة التي تكون بأيدي المصالح الأمنية تعمل دون إنقطاع من أجل الحماية والامن لهؤلاء. أما الكاميرات المنصبة لدى الخواص والشركات فهي تراقب ممتلكاتهم الخاصة وفي نفس الوقت المشتبه فيهم. إن تأمين المحلات والمنازل والعقارات ضد عمليات السرقة المحتملة يجبر هؤلاء على حماية ممتلكاتهم.

أما السؤال الثاني، فالرقابة الالكترونية واحدة والأسباب متعددة. وكما رأينا في العنوان السابق أن كاميرات المراقبة عملها وقائي أو بالأحرى منعي وإستباقي أكثر من أن يكون ردعي، أما مهمة التحقيق والعمليات النوعية وإدارة الأزمات فهي عمليات إستثنائية لا تكون دا ئما. حيث أن دور هذه الاجهزة هي حماية الأشخاص والممتلكات، علاوة على مراقبة كل التحركات والحصول على "الإستباقية " قبل حصول الإجرام. والهدف هو منع الجريمة قبل وقوعها وإلحاق الضرر بالمواطن، وبحسب مصدر مقرب من أمن ولاية الجزائر العاصمة، أنه تم خلال عشر سنوات الأخيرة وضع أكثر من 100 ألف كاميرا مراقبة في المناطق الحضرية بالعاصمة من قبل أصحاب المنازل، المتاجر والشركات العامة والخاصة.

بالنسبة للسؤال الثالث وللتحدث عن مستوى الجريمة في المنطقة التي نريد مراقبتها، قبل كل شيء يعتبر هذا الامر من إختصاص المصالح الأمنية، لانهم هم على دراية من المناطق التي يكثر فيها الإجرام. بحيث يتم تنصيب هذه الأجهزة وفق دراسة وخطة استراتيجية من طرف التقنيين مع إشراك جميع الشركاء الأمنيين بالتنسيق مع مختلف القطاعات، أين يتم إعداد مخطط وفق أولوية المنطقة الأكثر إحتضانا للجريمة من غيرها، كالأسواق، الحدائق والأماكن العمومية، محطات نقل المسافرين، علاوة على التجمعات السكنية الكبرى.

للإجابة عن السؤال الرابع يمكن القول أن الجريمة لا يحدها مكان ولا زمان، لكن إحصائيات المصالح الامنية المختصة هي التي تبين أين تتركز الجرائم بالضبط. ففي عام 2021، سجلت الأجهزة الأمنية بالعاصمة متوسط 50 ألف حالة اعتقال على ذمة قضايا جنائية. ارتفعت معدلات الجريمة في المناطق الحضرية [1] حسب يومية La nouvelle république الإلكترونية.

كاميرات المراقبة يجب أن تتموقع خاصة في المناطق و الاماكن المكتظة بالمواطنين، لأنه في هاته اللحظة هناك من يستغل الفرصة ويقوم بعمليات سرقة بالخطف أو بالنشل... فهاته الاماكن المفتوحة معرضة دائما للسرقة لان المجرم عند قيامه بالسرقة لديه الفرصة في الهروب, والتخفي من أعين الأمن, لكن بواسطة كاميرات المراقبة و المشغلين على الشاشات يمكنهم ملاحقته وهذا بالرجوع الفوري الى التسجيلات وتعقبه.

من أجل ضمان رؤية المساحة المراقبة على العاملين في قاعات المراقبة التحلي باليقضة التامة، وتواجد عناصر الامن فيها أو بالقرب منها, حتى يتمكنوا من التدخل السريع وفي الوقت الحقيقي بالتواصل بالوسائل والاجهزة المتاحة.

[1] الموقع الالكتروني للجريدة الالكترونية La nouvelle république https://www.lnr-dz.com/ تاريخ التصفح 2024/04/24 الساعة 23سا25

في حالة الكشف هناك من هم في الميدان يعرفون جيدا المساحة والمنطقة المراقبة، بحيث يكون التدخل سريع وفي في اللحظة ذاتها بتوفر جميع الامكانيات.

يمكن دمج المراقبة الالكترونية عن بعد مع أنظمة مراقبة أخرى كالصوتية مثلا، بإستعمال أنظمة الإنذار مثلا.

النظريات المفسرة للرقابة الالكترونية والوقاية من جرائم السرقة

تحتاج الدراسات الاجتماعية الى مقاربة سوسيولوجية تنطبق مع طبيعة الموضوع محل الدراسة، في موضوعنا المعنون بـ "استراتيجيات الرقابة الالكترونية عن بعد للوقاية من جرائم السرقة" فالمقاربة السوسيولوجية المعتمدة هي نظرية الفضاء الآمن أو ما يطلق عليها نظرية الفضاء القابل للدفاع التي تندرج ضمن التيار الإيكولوجي و نظرية الاختيار العقلاني ونظرية النشاط الروتيني. هاتان النظريتان اللتان تنتميان الى النموذج التفسيري. بحيث أن فكرة النموذج التفسيري ظهرت في كتاب توماس كوهن في كتابه بنية الثورات العلمية سنة 1962. والذي يعبر فيها عن فكرة تفسير الظواهر أو الواقع الاجتماعي. النموذج المتبع في دراستنا أو البراديغم الذي أثر على الدراسات في علم الاجتماع بصفة عامة وفي علم إجتماع الجريمة بصفة خاصة هو نموذج رد الفعل الاجتماعي أو الرقابة الاجتماعية.

يضم هذا النموذج نظريات تعرف بنظريات الرقابة ورد الفعل الاجتماعي التي تدرس رد فعل المجتمع ورد الفعل الاجتماعي وكذا رد فعل المؤسسات الرسمية و الغير رسمية، التي يعود أساسها الى أعمال مدرسة شيكاغو الامريكية التي تركز على الوقاية و الرقابة .

هناك أعمال عالجت الجريمة كفعل يجمع بين الفاعل المجرم والعوامل الفيزيقية التي نجدها في المدرسة الايكولوجية خاصة منها نظرية الفرصة المعروفة باسم نظرية النشاط الرتيب. حيث ترى أن هناك علاقة في زيادة حجم جرائم السرقة مع التطور الصناعي الحاصل وبالتالي وجود مغريات تحدث هذه الأمور في المدن الكبرى

كما ترى نظرية الاختيار العقلاني في ملخصها أن الخلفية السوسيواقتصادية والنفسية للجانح بعد دراسته للمحيط ووجود هدف غير محروس, إضافة الى وجود تحفيز من الاقران تمنح للمجرم الفرصة، من خلالها يقيم الربح والخسارة للشيء المراد سرقته بعدها يتخذ القرار للقيام بالفعل أو عدم القيام به.

أما ماركوس و فيلسون رواد نظرية النشاط الرتيب يرو بأن الجريمة مرتبطة بالأنشطة اليومية للفرد من خلال تفاعله في المجتمع، وكلما كان هناك تغير في أنماط هذا التفاعل تغير معدل الجريمة. فنشاط الفرد الروتيني يمكن أن يجعل منه هدفا لان يكون ضحية.[1]

أما نظرية الفضاء القابل للدفاع لأوسكار نيومان ترى بأن للمحيط والتخطيط العمراني دور كبير في عملية الرقابة الطبيعية. بحيث أن تخطيط الموقع وقدرة السكان على رؤية ما يحصل في الخارج تعتبر من أهم العناصر الوقائية من جرائم السرقة وتضفي الإحساس بالأمان. كما أن الناس يجب أن يكونوا على استعداد للتدخل أو الابلاغ عن الجريمة عند وقوعها من خلال زيادة الشعور بالامن كما تقدم سالفا. مما يشجع الناس في السيطرة على منطقتهم وتولي منطق الملكية[2]

وهناك أمور يمكن أن تجعل من المحيط أن يكون آمنا. أن يعتقد الفرد أن محل العمل أو المنزل مكان مقدس وأنه هو المسؤول عنه ولا يمكن لأي كان أن يتخطاه. كما أن الوسط المستغل قد يؤثر على الامن مثل القرب من مركز أمني.

وأن إتخاذ جميع الاحتياطات الأمنية وإجراءات الأمان تحول دون وقوع جرائم سرقة مثل التقليل من وسائل وقوع الجرائم مثل بيع الاسلحة البيضاء في الشارع لكي لا يستغلها المجرمون في عمليات السرقة, ومحاربة بيع المخدرات والاقراص المهلوسة من قبل المؤسسات الرسمية وحتى الغير رسمية. تصليع الاعطاب خاصة منها الانارة العمومية في

[1] عايد عواد الوريكات: نظرية علم الجريمة، دار النشر والتوزيع، الأردن، ط02, 2013, ص284.

[2] منع الجريمة من خلال مراعاة التصميم البيئي: الموقع الالكتروني www.wikipedia.com بتارخ 2024/03/22 الساعة23سا25

الاحياء الشعبية والشوارع والطرقات. أيضا إستغلال حراس أمن خواص لمراقبة العمارات وكذ الساحات العمومية. كل هذه الامور يمكن أن تلعب دور الرادع لوقوع جرائم السرقة.

نظرة القانون لكاميرات المراقبة في التشريع الجزائري

تعتبر أجهزة الرقابة عن بعد من الاجهزة الحساسة، وبالنظر الى التزايد المستمر للظواهر الاجرامية, فرض على المشرع الجزائري البحث عن طرق أخرى تساهم في محاربتها. وكان هذا من خلال تنصيب شبكة كاميرات مراقبة بالمدن الكبرى وهذا في إطار مخطط تبنته السلطات سنة 2009. على أن تعمم هذه التقنية على كامل البلاد قبل حلول سنة 2030.

فمن الناحية القانونية, حدد المرسوم الرئاسي رقم 15-228 المؤرخ في 22 أوت سنة 2015 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بتنظيم النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو وسيره[1].

في فصله الأول ومادته **01** بحيث يهدف هذا المرسوم الى تحديد القواعد العامة المتعلقة بتنظيم النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو وسيره. أما في **المادة 02** منه فهذا النظام يهدف الى المساهمة في[2] :

مكافحة الإرهاب، الوقاية من الاعمال الاجرامية، حماية الأشخاص و الممتلكات, الحفاظ على النظام العام وضبط حركة السير عبر الطرق ومعاينة المخالفات ,تأمين البنايات والمواقع الحساسة و تسيير وضعية الازمات و/أو الكوارث الطبيعية أو غيرها.

هذا ويقصد المشرع بهذا النظام أنه أداة تقنية للإطلاع والاستباق، يساعد ويدعم الترتيبات البشرية للأمن من خلال تحسين تدابير الحفاظ على النظام العام و الأمن العام

[1] المرسوم الرئاسي رقم 15-228 المؤرخ في 7 ذو القعدة عام 1436 الموافق لـ 22 غشت سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بتنظيم النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو وسيره الجريدة الرسمية العدد 45 الصادرة في 23 أوت سنة 2015 السنة 52.

[2] أنظر المواد 01 و 02 من المرسوم رقم 228/15 المرجع السابق.

وإعطاء المزيد من الفعالية للعمل المباشر في الميدان عبر التنسيق و الانسجام في التدخلات. كما بين هذا المرسوم في الأماكن التي تكون محل مراقبة بواسطة الفيديو وهي[1]: التجمعات الحضرية الكبرى ومناطق ضواحي المدن, محاور الطرق الكبرى ولا سيما منها مقاطع الطرق ذات الحركة الكثيفة, الأماكن المفتوحة للجمهور كالموانئ والمطارات والمنشآت الرياضية الكبرى, المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

كما تنفذ هذه الرقابة بواسطة وسائل الدولة. أما داخل المؤسسات الاقتصادية الكبرى بالوسائل الخاصة بهذه المؤسسات.

كما أن تنصيب كاميرات المراقبة في الاماكن العامة أو المفتوحة للجمهور لا تخضع الى اية رخصة مسبقة. وذلك بعد التصديق عليه من قبل لجنة الامن الولائية. ولإعداد هذا المخطط يمكنها الاستعانة بتقنيين عن مصالح الامن ومن كل مؤسسة ترى ضرورة في مساهمتها[2].

ووضع المركز الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو تحت سلطة الوزير الأول الذي يفوض تشغيله الدائم الى المديرية العامة للامن الوطني ويكون مقره بالعاصمة. أما المركز الولائي للمراقبة بواسطة الفيديو الذي يتم إنجازه على مستوى إقليم الولاية فيخضع الى سلطة الوالي الذي يفوض تشغيله الدائم الى أمن الولاية.

أما فيما يخص المرسوم التنفيذي رقم:09-410 المتعلق بالتجهيزات الحساسة، فهو يختلف عن النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو. إذ يعالج الأول عمليات إقتناء وتركيب وتصليح كاميرات المراقبة من طرف الأشخاص العاديين في الأماكن الخاصة و التي لا تخضع لمخطط رئيسي تحدده السلطات المختصة، عكس النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو الذي تنظمه السلطات الأمنية باعتبارها المخولة قانونا بذلك.

[1] أنظر المادة 04 من المرسوم رقم 228/15 المرجع السابق.

[2] أنظر المادة 06 من المرسوم رقم 228/15 المرجع السابق

حيث اعتبر المشرع الجزائري كاميرات المراقبة من بين التجهيزات الحساسة التي يمكن أن يكون استغلالها غير المشروع يمس بالامن الوطني والنظام العام. لذا لا يمكن بيع هذه التجهيزات وتركيبها وصيانتها إلا لفائدة الأشخاص المرخص لهم قانونا بناءا على رخصة تسلم من طرف الوالي بعد أخذ رأي لجنة الامن الولائية [1]

وحرصا منه على تنظيم عمليات استعمال كاميرات المراقبة في ظل التطور الذي شهدته هاته التقنية، أصدر المشرع المرسوم التنفيذي رقم 16-61, ليعدل ويتمم سابقه. حيث أضاف نقطة مهة جدا والمتمثلة في المادة 20مكرر التي تمنع ربط كاميرات المراقبة التابعة للهياكل الخاصة مت تعدى مجال الرؤية الى الفضاء المفتوح للجمهور بشبكة الانترنت. وعلى مستغل كاميرات المراقبة أن يقدم تعهدا كتابيا بذلك. أما فيما يخص الرقابة على استخدام كاميرات المراقبة فقان كل من المادتين 34 مكرر02 من المرسوم رقم 16-61 والمادة36 من المرسوم 09-410 تخضع مقتني هذه التجهيزات لرقابة مصالح الامن وكذلك كل هيئة مؤهلة لذلك[2]

كاميرات المراقبة واحترام الخصوصية

في ظل انعدام الرقابة وغياب رادع لاستخدام مثل هذه الاجهزة الحساسة, والفوضى التي تشهدها عملية اقتناء واستعمال كاميرات المراقبة. أصبح العديد من الاشخاص يشعرون بأنهم مراقبون خاصة عندما يتعرضون الى مواقف محرجة. فتحولت كاميرات المراقبة بالمحلات على سبيل المثال من أداة لتأمين المساحات التجارية الى أداة للتهديد والتشهير على يد بعض أصحاب المحلات. فتجد أن صاحب المحل عند رجوعه الى التسجيلات ويجد أن أحد من الاشخاص قام بسرقته، فيقوم بتنزيل صورته مع تغطية الوجه ويهدده بإرجاع ما أخذه وإلا فضحه ونشر صورته واضحة.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم:09-410 المؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1430الموافق لـ 10 ديسمبر 2009 يحدد قواعد الامن المطبق على النشاطات المنصبة على التجهيزات الحساسة، الجريدة الرسمية العدد73, الصادرة في 13 ديسمبر 2009

[2] مجلة الدراسات القانونية (صنف ج), المجلد08, العدد01, السنة جانفي 2022ص755

هذا الامر يمكن أن يثير جدلا واسعا من خلال انتقاد السبب وراء نشر صور وفيديوهات للصوص حتى لو ثبت الجرم ضدهم لانه يندرج في إطار الخصوصية. والقانون هو الوحيد المخول له بتأديب الجاني وهذا بعد القيام بإيداع شكوى لدى المصالح الأمنية. وتعتبر في بعض الأحيان عقوبة التشهير أشد من عقوبة السجن. الأمر الذي دفع بالمصالح الأمنية للتحرك من أجل وضع حد لمثل هذه التصرفات من بينها تسوية وضعية أصحاب كاميرات المراقبة الذين لا يملكون تراخيص تركيب هذه الأجهزة.

وفي حديث للمحامي " نجيب بيطام" حول استغلال الصور وفيديوهات كاميرات المراقبة من طرف الخواص، في حصة بثتها قناة البلاد, شدد على ضرورة سن قانون يجبر الأشخاص مد يد المساعدة للمصالح الأمنية في حال طلبوا منهم تسليمهم لتسجيلات الفيديو لاستعمالها كقرينة أو دليل جنائي[1].

[1] موقع البلاد الالكتروني : www.elbilad.gov تاريخ التصفح 2024/4/28 الساعة 20سا40.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل تطرقنا الى التعريف بالرقابة الالكترونية عن بعد من خلال استخداماتها ومدى فعاليتها وأهم استراتيجياتها وكذا النظريات المفسرة للرقابة والوقاية من جرائم السرقة، كما ألقينا نظرة عن موقف القانون والتشريع الجزائري من الرقابة الالكت

الفصل الرابع:

الإطار الميداني للدراسة

- تمهيد
- عرض بيانات الدراسة وتحليلها
- الاستنتاجات الفرعية و العامة للدراسة
- الاستنتاجات الفرعية
- الاستنتاجات العامة

تمهيد

من خلال هذا الفصل الذي خصصناه من أجل تحليل البيانات الخاصة بالدراسة, تبعا لما تم جمعه من حقل الدراسة بمساعدة تقنيتي المقابلة و الملاحظة * مع أفراد العينة. أين حصلنا على ردودهم، وأجرينا تحليل لهذه البيانات من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

أولا: عرض البيانات و تحليلها

المحور الاول: البيانات الشخصية

1- السن

2- الجنس ذكر انثى.

3- الحالة المدنية أعزب متزوج أرمل مطلق

4- المستوى التعليمي دون مستوى إبتدائي متوسط ثانوي جامعي

المحور الثاني: فاعلية الرقابة الالكترونية عن بعد في الوقاية من جرائم السرقة

1- المقصود بالرقابة الالكترونية عن بعد.

المبحوث الأول:

من خلال الملاحظة الخارجية، المحل خاص بمواد التجميل، يتواجد في حي شعبي به محلات مختلفة الأنشطة، به حركية من طرف النساء من كل الاعمار، صاحب المحل شاب في مقتبل العمر السن ما بين 25سنة الى 35 سنة، حالته المدنية متزوج، مستواه التعليمي سنة أولى جامعي، هادئ المزاج يتعامل بلباقة مع الزبائن، يعمل معه فتاتين وهذا لطبيعة النشاط المزاول بحيث يتعامل مع فئة النساء. المحل مزود بكاميرتين للمراقبة متصلة بجهاز كمبيوتر وكذا بهاتفه النقال. كانت المقابلة بتاريخ 2024/03/05 مدة ربع ساعة خارج المحل نظرا لتواجد عدد كبير من الزبائن.

من خلال المقابلة مع المبحوث حول القصد من الرقابة الالكترونية عن بعد تبين أنها تعني له استعمال كاميرات المراقبة واستغلالها من أجل الحماية من مختلف الجرائم بالنسبة للمواطن وكذا الموضوعة من طرف الدولة.

المبحوث الثاني:

من خلال الملاحظة الخارجية، المحل خاص ببيع المجوهرات، مساحته صغيرة يتواجد في حي شعبي به محلات مختلفة الأنشطة، حركية قليلة من طرف الزبائن من كلا الجنسين خاصة فئة النساء، صاحب المحل شاب سته يتراوح ما بين 30 سنة الى 40 سنة، حالته المدنية متزوج، مستواه التعليمي ثالثة ثانوي، هادئ المزاج مع معاملة برزانة وحذر مع الزبائن، خاصة وأن النشاط المزاول يحتم عليه ذلك. أجريت المقابلة داخل المحل لمدة 30 دقيقة بتاريخ 2024/03/08.

من خلال المقابلة مع المبحوث حول ماذا نقصد بالرقابة الالكترونية عن بعد صرح بانها تعني له استعمال كاميرات المراقبة وكذا أي وسيلة للإنذار من أجل التصدي لمختلف الجرائم.

المبحوث الثالث:

من خلال الملاحظة الخارجية، المحل خاص ببيع الملابس لكل الاعمار ولكلا الجنسين، يتوسط مجموعة محلات مختلفة الأنشطة مساحته حوالي 15م/10م، به حركية من طرف النساء والرجال من مختلف الاعمار، صاحب المحل يبلغ من العمر ما بين 40 الى 50 سنة، حالته المدنية متزوج، مستواه التعليمي سنة ثالثة متوسط، المعاملة مع الزبائن بطريقة عادية، يعمل معه شخصين وهذا من أجل مد يد المساعدة وكذا في الرقابة العينية لان المحل ممتلئ بمعروضات كثيرة، يحتوي المحل على جهاز إنذار ضد سرقة الملابس، مزود بأربعة كاميرات مراقبة ثابتة، المقابلة أجريت في الفترة الصباحية من الساعة العاشرة صباحا الى غاية العاشرة و النصف، بتاريخ 2024/03/09.

من خلال المقابلة مع المبحوث حول نظرته للرقابة الالكترونية عن بعد تبين أنها تعني له كل وسيلة نراقب بها الأشخاص والممتلكات من استعمال لكاميرات المراقبة وحتى الأقمار الصناعية.

المبحوث الرابع:

المحل عبارة عن سوبر ماركت، مغازه كبيرة يتوسط مجموعة محلات مختلفة الأنشطة ، يوجد في منطقة سكنية جديدة، مساحته حوالي 20م/20م، به حركية دائمة من كلا الجنسين بالإضافة الى زبائن من جنسية تونسية من مختلف الاعمار، صاحب المحل شاب يبلغ من العمر ما بين 30 الى 40 سنة، حالته المدنية متزوج، مستواه التعليمي سنة ثالثة ثانوي، يتعامل مع الزبائن بطريقة عادية، يعمل معه خمسة اشخاص وهذا من أجل استغلالهم في التعامل مع الزبائن وكذا في الرقابة العينية لان المحل ممتلئ بمعروضات كثيرة، أما صاحب المحل فمهمته قبض النقود وكذا مراقبة الشاشة من حين لآخر التي تبث كل ما يلتقط من الكاميرات المثبتة لديه وكذا تنبيه العاملين معه في حال شاهد أمرا مشبوها على الشاشة. كما أن المحل مزود بأربعة كاميرات مراقبة ثابتة، المقابلة أجريت في الفترة الصباحية من الساعة العاشرة صباحا الى غاية العاشرة والربع، بتاريخ 2024/03/10، لان هذا اليوم كان يعج بالتونسيين فكانت مدة المقابلة قصيرة.

من خلال مقابلته حول المقصود بكاميرات المراقبة صرح لنا أنها تعني بالنسبة له استعمال كاميرات المراقبة أو كاميرات الهاتف النقال أو أي وسيلة تصوير على كل ما يتحرك على الأرض.

المبحوث الخامس:

من خلال الملاحظة الخارجية، المحل خاص ببيع الخردوات quincaillerie، يتواجد داخل سوق شعبي كثير الحركة مساحته حوالي 10م/08م، به حركية كبيرة مختلف الاعمار، صاحب المحل يبلغ من العمر ما بين 40 الى 50 سنة، حالته المدنية متزوج، مستواه التعليمي سنة ثانية ثانوي، المعاملة مع الزبائن بطريقة لبقة، يعمل معه شخصين وهذا من أجل مساعدته لان المحل يحتوي على سلع كثيرة منها ما هو مكشوف والآخر في خزائن زجاجية، المحل مزود بثلاث كاميرات مراقبة ثابتة واحدة منهم مثبتة في مدخل المحل لانه

يضع معروضات أخرى خارجه، المقابلة أجريت في مدة 25 دقيقة فترة الزوال كانت بتاريخ 2024/03/14.

من خلال المقابلة مع المبحوث حول القصد من كاميرات المراقبة أشار مباشرة الى كاميرات المراقبة المثبتة عنده مصرحا بأنها العين التي تساعده على مجابهة جرائم السرقة.

المبحوث السادس:

من خلال الملاحظة الخارجية، المحل خاص ببيع مواد التنظيف وكذا بيع مواد غذائية ذو طابقين يتوسط مجموعة محلات مختلفة الأنشطة مساحته حوالي 20م/25م، به حركية كبيرة من قبل النساء والرجال، صاحب المحل يبلغ من العمر ما بين 40 الى 50 سنة، حالته المدنية متزوج، مستواه التعليمي سنة ثانية متوسط، المعاملة مع الزبائن بطريقة عادية، يعمل معه مجموعة اشخاص من كلا الجنسين وهذا من أجل استغلالهم في الرقابة العينية وكذا مرافقة الزبائن لان المحل مليء بمعروضات كثيرة، المحل مزود بأربعة كاميرات مراقبة ثابتة، المقابلة أجريت في الفترة الصباحية من الساعة العاشرة صباحا الى غاية العاشرة و الربع، بتاريخ الجمعة 2024/03/22.

خلال المقابلة مع المبحوث حول القصد من الرقابة الالكترونية عن بعد صرح لنا بانها تعني له كل وسيلة تعمل بنظام الإنذار حسب تصريحه.

المبحوث السابع:

من خلال الملاحظة الخارجية، المكان عبارة عن موقف مؤجر للسيارات مفتوح ليلا ونهارا، العامل بالموقف شاب يبلغ من العمر ما بين 40 الى 45 سنة، حالته المدنية اعزب، مستواه التعليمي سنة ثالثة ثانوي،، يوجد بالموقف بثلاث اجهزة كاميرا مثبتة واحدة في المدخل والاثنان الآخران في عمودان للكهرباء غير مستغلان، بحيث ان الموقف مجهزة بإنارة ضوئية كاملة، أجرينا معه المقابلة في الفترة المسائية من الرابعة والنصف بعد الزوال الى غاية الخامسة والربع تقريبا بتاريخ بتاريخ 2024/03/24.

من خلال المقابلة معه حول نظرته لمعنى الرقابة الالكترونية عن بعد وضح لنا بانها كل كاميرا تراقب الأشخاص والممتلكات عن بعد، بحيث أنه قام بإعطائنا المثال حولها بهاتفه النقال الذي يشاهد به كل ما يتحرك بالموقف.

المبحوث الثامن:

من خلال الملاحظة، المكان ع*بارة عن مغازة كبرى خاص ببيع ملابس وأحذية الاطفال، المحل موجود في مساحته حوالي 15م/10م، به حركية من طرف النساء والرجال من مختلف الاعمار، صاحب المحل يبلغ من العمر ما بين 40 الى 50 سنة، حالته المدنية متزوج، مستواه التعليمي سنة أولى جامعي، المعاملة مع الزبائن بطريقة عادية، يعمل معه شخصين وهذا من أجل استغلالهم في الرقابة العينية لان المحل ممتلئ بمعروضات كثيرة، المحل مزود بأربعة كاميرات مراقبة ثابتة، المقابلة أجريت في الفترة الصباحية من الساعة العاشرة صباحا الى غاية العاشرة و النصف، بتاريخ 2024/03/09.

من خلال المقابلة مع المبحوث حول المقصود بالمراقبة الالكترونية عن بعد صرح لنا بأنها بالنسبة له استغلال كاميرات من أجل الحماية والامن في المنازل والمحلات والمؤسسات والساحات من كل الجرائم.

من خلال تحليلنا للمقابلات مع المبحوثين وجدنا أن النظرة حول الرقابة الالكترونية عن بعد تصب معظمها في معنى واحد ألا وهو الكاميرات الموضوعة للمراقبة من طرف الافراد وكذا الدولة والمؤسسات الخاصة, والتي من خلالها تعمل على الوقاية من جميع الجرائم و حماية الممتلكات والافراد من أي إعتداء.

بينما وجدنا بعض المبحوثين من لديهم نظرة واسعة ومستوى تعليمي أفضل حول رؤيتهم للرقابة الالكترونية عن بعد ,وإشارتهم الى الوسائل الذكية كالهواتف النقالة الذكية بحكم النشاط الذي يمارسونه وكذلك الى الطائرات الصغيرة المسيرة أو ما يعرف بالدرون إذ أن هناك من المبحوثين ذوي مستوى جامعي.

02 إمكانية إعتبار كاميرات المراقبة شرطا ضروريا.

من خلال تحليلنا للمقابلات وجدنا توافق في آراء الفئة المستهدفة، منهم من يعتبرها أمرا مهما جدا خاصة في ظل تنامي ظاهرة الإجرام، وانتشار عمليات السطو على المحلات التجارية، وجرائم السرقة بأنواعها. وآخرون يرون أنها ضرورة قبل بدأ أي نشاط تجاري، فبوجودها يكون لها عامل الردع على أي شخص يمكن أن تسول له نفسه القيام بأي عمل إجرامي. أيضا يرونها بأنها وسيلة تساعد في السير الحسن للأعمال التجارية.

كما يرى آخرون بأنها وسيلة من وسائل التأثير على سلوك الأفراد وتصرفاتهم.

03 الشعور بالامن في مكان مزاولة النشاط التجاري بوجود كاميرات المراقبة.

لدى تحليلنا للمقابلات، وجدنا تباين في آراء الفئة المستهدفة. حيث اعتبر البعض من أفراد العينة، بأنه منذ أن قاموا بتركيب نظام الرقابة الالكترونية عن بعد، تغير الإحساس لديهم وأصبحوا في مأمن من المجرمين، كما أنه يستعمل أجهزة رقابة إلكترونية أخرى متمثلة في أجهزة إنذار صوتية، بينما نجد أن هناك من المبحوثين من يعتمد على مراقبة طبيعية من خلال الاستعانة بمراقبين آخرين من خلال الرقابة الطبيعية نظرا لطبيعة النشاط الذي يقوم به تفرض عليه اليقظة المتواصلة مع الزبائن حتى في وجود كاميرات المراقبة لان طبيعة النشاط تحتاج الى الإنتباه الشديد بحكم أن الأجهزة المستعملة لا توضح الصورة جيدا على الشاشة.

04 بخصوص تعرض مكان العمل الى السرقة قبل أو بعد تركيب كاميرات المراقبة.

من خلال تحليل المقابلات مع أفراد العينة، تبين أن نسبة كبيرة منهم تعرضوا الى عمليات سرقة للسلع المعروضة خارج مكان العمل قبل تركيب أجهزة الرقابة. في حين نجد من تعرض للسرقة قبل تركيب كاميرات لان السلع المعروضة داخل مكان العمل (مواد التجميل- بيع الخردوات) يمكن سرقتها نظرا لصغر حجمها وسهولة الوصول إليها، في حين

نجد أن هناك من تعرض لعملية السرقة قبل تركيب كاميرات المراقبة لكن بعد الاعتماد على أجهزة مساعدة مثل جهاز مراقبة صوتي " بوابة الإنذار الخاص بالملابس "قلت أو انعدمت عمليات السرقة.

بينما نجد أن هناك من يتعرض للسرقة من حين لآخر وهذا حتى بوجود المراقبة الالكترونية عن بعد وهذا لكبر المساحة المستغلة وكثرة المنتجات المعروضة والتي هي سهلة الاستهلاك وكذا خفيفة للإستحواذ عليها وكذلك توفر الفرصة للمنحرفين الصغار وحتى النساء من أجل القيام بعملية السرقة.

كما وجدنا كذلك من المبحوثين من لم يتعرض للسرقة لان المحيط الحضري و الحي الذي يمارس فيه نشاطه يساعده على العمل, وكذلك قرب مركز أمني من مكان عمله والدوريات المكثفة لرجال الامن حالت دون وقوع جرائم سرقة كذلك وجود كاميرات مراقبة خارجية مثبتة لديه ولدى المحلات الأخرى المجاورة.

05 بخصوص ردة الفعل في حال إكتشاف التعرض الى سرقة المواد المعروضة.

بعد تحليل المقابلة، وجدنا أن هناك تباين من حيث ردة الفعل في حال ما اكتشف أنه تعرض الى سرقة مواده المعروضة. فمنهم من يقوم بالاتصال المباشر بأجهزة الامن، خاصة لان المعروضات ثمينة ويمكن للمشتبه فيه إستغلال وسائل إجرامية أخرى كالأسلحة البيضاء أو قارورة غاز مسيلة للدموع.

كما وجدنا من المبحوثين أن التعامل مع المشتبه فيه في أثناء الموقف يكون فردي أي أنه لا يبلغ عناصر الامن لأن معظم الزبائن الذين يتعاملون معهم معروفين. أيضا نجد من تكون ردة فعله مع المشتبه فيه(هم) أن يستغل العاملات معه وهذا حسب طبيعة السياق الذي تحدث فيه الجريمة، ولان المشتبه فيهم من النساء فهن يخفن على أنفسهن من الفضيحة في حال اكتشافهن، في حين هناك من ردة فعله عادية وهذا هو الأمر الذي جعله عرضة للسرقة دائما، هذا النشاط المعتاد بالنسبة له ساعد المنحرفين وحفزهم على السرقة.

06 دور مواقع كاميرات المراقبة .

من خلال تحليلنا للمقابلات وجدنا ان جل أفراد العينة يركزون مجال الرؤية على كامل المحيط وخاصة على النقاط السوداء التي لا ترى بالعين المجردة، كما أن مساحة الفضاء المستغل لها دور كبير في تموقع هذه الأجهزة الرقابية الالكترونية في الداخل كما في الخارج.

07- بخصوص إستغلال وسائل مراقبة الكترونية أخرى

من خلال تحليل المقابلات تبين أن هناك من المبحوثين من يستغل أجهزة الإنذار الصوتية زيادة على كاميرات المراقبة، خاصة منهم الذين يملكون محلات بعيدة أو التي تقع في أحياء مشبوهة وقليلة الإضاءة.

08- بخصوص إهتمام الزبائن لكاميرات المراقبة

بعد تحليلنا للمقابلات تبين من خلال المبحوثين أن هناك من الزبائن عند دخوله من يلقي نظرة الى الأماكن التي توجد بها كاميرات المراقبة، لكن دون أن تغير من سلوكه أو تصرفاته، بحيث يعتبر أن الامر عادي وهذا بحكم أن صاحب المحل معروف لدى الجميع ولا يمكن ان يصدر منه أي تصرف يرجع عليه.

بينما وجدنا من المبحوثين أن هناك من الزبائن من لا ينتبه الى كاميرات المراقبة خاصة وانها بعيدة عن الأنظار وصغيرة الحجم.

المحور الثالث: الدافع وراء استغلال الرقابة الالكترونية عن بعد

01- الشيء المراد مراقبته بواسطة كاميرات المراقبة الأشخاص أم المواد المعروضة.

بعد تحليلنا للمقابلات، تبين أن معظمهم يؤكدون على أنهم يستغلون هذه التجهيزات من اجل مراقبة ممتلكاتهم المتمثلة في المواد المعروضة للبيع كل حسب النشاط المزاول.

بينما وجدنا من خلال مقابلاتنا مع المبحوثين أن هناك من يشدد الرقابة على أفراد معينين مشكوك فيهم وتتبعهم بواسطة الأجهزة وهذا في حال دخولهم الى مكان العمل.

02- بخصوص وقوع جرائم في المحيط الخارجي لمكان النشاط التجاري

اتضح بعد التحليل للمقابلات بخصوص وقوع جرائم في المحيط الخارجي لمكان مزاولة العمل, أن هناك تباين في الآراء بالنسبة لأصحاب المحلات, منهم من يرى أن ضعف الرقابة الأمنية سمحت لوقوع بعض التجاوزات مثل الإعتداءات الجسدية وكذا التحرش ناهيك عن السرقة بالخطف لبعض النساء. وهناك من المبحوثين من تقع بالقرب منهم جرائم سرقة توابع السيارات خاصة التي لا يتخذ أصحابها إجراءات وقاية مثل غلق زجاج السيارات لان محلات هؤلاء محاذية للطريق.

بينما وجدنا من المبحوثين أن منهم من يرى أن وجود كاميرات مثبتة خارج هذه الأماكن حال دون وقوع سرقات وذلك يرجع الى المحيط المستغل وكذا التخطيط العمراني للمنطقة يحول دون قيام المنحرفين بجرائم. ضف الى ذلك أن جميع من يعمل في هذه المنطقة معروفين.

03- بخصوص تدخل عناصر الامن في حال وقوع جريمة سرقة في المحيط الخارجي

بعد تحليل المقابلات بخصوص تدخل عناصر الامن في حال وقوع جريمة سرقة على مستوى المحيط الخارجي. تبين أن ضعف التغطية الأمنية جعل بعض المنحرفين يستغلون الموقف للقيام بعمليات سرقة في بعض الأحيان وإفلاتهم من العناصر الأمنية, لكن استغلالهم لكاميرات المراقبة المنصبة في الخارج يسمح بتتبع أثرهم والتعرف عليهم.

بينما نجد من المبحوثين من يمتلك أصحابها كاميرات للمراقبة خارجية حتى ولو كانت لا تستغل أو لا تعمل فهي في مأمن. بحيث يضن هؤلاء المنحرفون أنهم مراقبون وأن أي تصرف منهم سوف يجرهم الى السجن. كما أن المحيط مراقب جيدا من قبل أهله الأصليين.

04- الفئات التي يتعامل معها أصحاب الأنشطة التجارية

بعد تحليل المقابلات اتضح ان التعامل مع النساء هو الأكثر, خاصة بعد خروج المرأة الى ميدان العمل وكذا تحصلها على امتيازات من الدولة المتمثلة في منحة البطالة مما أجبرها على القيام بالتسوق عوضا عن الرجل. كما أن المرأة في بعض الأحيان تجيد التعامل وبحذر شديد.

كما وجدنا أيضا أن وجود نساء يقمن بالبيع في بعض المحلات خاصة منها المحلات ذات المساحة الكبيرة سمح للمرأة بالتعامل معها.

05- موضع كاميرات المراقبة

بعد تحليل المقابلات، حول موضع كاميرات المراقبة, تبين أن معظم الافراد المبحوثين بالتنسيق مع التقنيين الذين قاموا بتركيب هذه الأجهزة نصبوا كاميراتهم حسب المساحة بحيث يمكنهم مراقبة كل النقاط خاصة منها التي لا يمكنهم رؤيتها بالعين المجردة, وكذلك عند المداخل. الأمر الذي يجعل المساحة الممسوحة بواسطة كاميرات المراقبة تكون كبيرة.

06- دور المحيط الخارجي في الوقاية من جرائم السرقة

بعد تحليلنا للمقابلات حول دور المحيط الخارجي في الوقاية من جرائم السرقة, تبين أن جميع المبحوثين يؤكدون على أن المحيط الخارجي أو المنطقة التي يزاولون فيها النشاط تلعب دورا مهما في الوقاية من جرائم السرقة، خاصة إذا كان الأفراد الساكنين من السكان الأصليين لهذ الحي، وهو الأمر الذي يجعل من رقابة الحي سهلة لأنهم يعرفون بعضهم البعض، وأي دخيل مشبوه على المنطقة يوضع تحت الرقابة الشديدة تبعا لتصرفاته أو السلوكات التي يقوم بها.

07- كيفية مراقبة ما يتم تسجيله.

بعد تحليلنا للمقابلات، وجدنا أن هناك من أفراد العينة من يشاهد ما يدور داخل الفضاء المستغل مباشرة خاصة عندما يكون معه شريك في العمل وهذا على شاشة مثبتة على الحائط ويقابله مباشرة، بينما نجد من يشاهدها على جهاز الكمبيوتر أو على هاتفه النقال في أوقات الفراغ أو في عطلة نهاية الاسبوع، بينما تكون عند فئة أخرى عند الشك بوقوع سرقة فيتم الرجوع في حينه الى تسجيلاته والتأكد من ذلك على الشاشة الموجودة أمامه وذلك بتكبير الصورة وتقريبها. لان الأجهزة التي يستعملها متطورة وتساعده في نشاطه.

08-بخصوص تعرض مكان العمل الى السرقة قبل أو بعد تركيب كاميرات المراقبة.

من خلال تحليل المقابلات مع أفراد العينة , تبين أن نسبة كبيرة منهم تعرضوا الى عمليات سرقة للسلع المعروضة خارج مكان العمل قبل تركيب أجهزة الرقابة. في حين نجد من تعرض للسرقة قبل تركيب كاميرات لان السلع المعروضة داخل مكان العمل (مواد التجميل- بيع الخردوات) يمكن سرقتها نظرا لصغر حجمها وسهولة الوصول إليها, في حين نجد أن هناك من تعرض لعملية السرقة قبل تركيب كاميرات المراقبة لكن بعد الاعتماد على أجهزة مساعدة مثل جهاز مراقبة صوتي " بوابة الإنذار الخاص بالملابس "قلت أو انعدمت عمليات السرقة.

بينما نجد أن هناك من يتعرض للسرقة من حين لآخر وهذا حتى بوجود المراقبة الالكترونية عن بعد وهذا لكبر المساحة المستغلة وكثرة المنتجات المعروضة والتي هي سهلة الاستهلاك وكذا خفيفة للإستحواذ عليها وكذلك توفر الفرصة للمنحرفين الصغار وحتى النساء من أجل القيام بعملية السرقة.

كما وجدنا كذلك من المبحوثين من لم يتعرض للسرقة لان المحيط الحضري و الحي الذي يمارس فيه نشاطه يساعده على العمل, وكذلك قرب مركز أمني من مكان عمله والدوريات

المكثفة لرجال الأمن حالت دون وقوع جرائم سرقة كذلك وجود كاميرات مراقبة خارجية مثبتة لديه ولدى المحلات الأخرى المجاورة.

المحور الرابع: معيقات عملية الرقابة الالكترونية عن بعد في القيام بدورها

01- طبيعة المراقبة في أوقات الذروة

تبعا لتحليل المقابلات حول طبيعة المراقبة, تبين أن كل مبحوث يعتمد على طريقة معينة في المراقبة حسب المساحة الموجودة, فهناك من يركز على النقاط العمياء التي لا يمكن للعين المجردة الوصول إليها خاصة في حال وجود كاميرات ثابتة, ومجال رؤية ضيق وهو ما يمكن المجرمين الوصول إليها. لأن نوعية الكاميرات المستعملة معظمها ثابتة.

بينما وجدنا القليل ممن يستغلون كاميرات متحركة يمكنها أن تغطي كامل المكان خاصة عندما يكون هناك عدد كبير من الزبائن.

02- دور المحيط الخارجي

بعد تحليل المقابلات حول دور المحيط الخارجي، يجد الكثير من المبحوثين أن المحيط الخارجي يلعب دورا هاما خاصة عندما يكون هناك فضاء واسع ولا يكون إزدحام للمارة، أو عدم تواجد طريق أمام المحلات بحيث لا توجد فرصة أمام أصحاب السيارات لركنها. وهو الأمر الذي يجعل عملية الرقابة تتم بسلاسة حتى بواسطة الرقابة المباشرة بالعين. كذلك وجود إضاءة ليلية يجعل من الرقابة تكون جيدة.

03- ردة فعل مزاولي الأنشطة التجارية المتجاورين عند وقوع أي جريمة سرقة

بعد تحليل المقابلات مع المبحوثين، تبين أن هناك تفاعل ورابط تضامن ما بين ممارسي الأنشطة التجارية المتجاورين في حال حصول جريمة أو أي إعتداء، لأن ذلك سوف يسبب لهم عزوف من طرف الزبائن، وفي حال السكوت عن مثل هذه الأمور من طرف البعض من مزاولي الأنشطة فستصبح هذه المنطقة مكان للجريمة.

04- بخصوص تدخل عناصر الامن

حسب تحليل المقابلات حول تدخل عناصر الامن، نجد أن هناك من المبحوثين من يزاول نشاطه في الأماكن البعيدة عن مراكز الامن وبالتالي يكون التدخل بطيء.أما في الأماكن ذات التخطيط العمراني المفتوح يصعب على العناصر الأمنية التحكم في المجرمين ويمكّنهم ذلك من الإفلات من قبض الأمن، إلا أنه يتم القبض عليهم بعد ذلك.

بينما وجدنا أن هناك من المبحوثين يرون أن تدخل الامن يكون آني، بحكم أن العناصر الأمنية تقوم بالدوريات من حين لآخر ما يصعب على المجرمين إنتهاز الفرصة. وهناك من يرى أن التدخلات تتم بسرعة بالنظر الى المحيط المستغل شبه مغلق ولا يمكن للمجرمين الهروب خاصة وأن العناصر الأمنية يعرفون المنطقة جيدا وكذا على علم بأصحاب السوابق.

05- نوعية الأجهزة المستخدمة وظروف استغلالها ومدى جودتها

بعد تحليلنا للمقابلات حول نوعية الأجهزة المستخدمة، تبين أن جميع المبحوثين يستغلون كاميرات المراقبة السلكية اللاسلكية التي تعمل بالأنترنت وفي نفس الوقت هناك مسجل يسجل الصور ويخزنها حسب قدرة التخزين من عشرة أيام الى شهر. وهذا حتى يبقوا دائما على إطلاع بما يحصل لممتلكاتهم في حال وقوع أي طارئ.

أما من حيث الجودة وبعد تحليلنا للمقابلات تبين أن معظم من قابلناهم يستغلون كاميرات مراقبة تعمل بالـ wifi. وهذا لأن معظمهم يربطون كاميراتهم عبر هواتفهم النقالة لانه عند ممارستهم لأنشطتهم التجارية فهم يراقبون كل ما يجري مباشرة على الشاشة أو جهاز الكمبيوتر، أما عند إنتهاء العمل يكون الربط بواسطة الهاتف النقال وتكون المراقبة عن بعد، كما أن هناك كاميرات مراقبة حساسة للحركة ترسل إنذار عبر الهاتف الذكي للإشعار بأن هناك خطر ما.

06- بخصوص وضع لافتة تبين بأن المحل مراقب عند مدخل مقر النشاط التجاري

بعد تحليلنا للمقابلات حول وضع لافتة تبين بأن المحل مراقب بواسطة كاميرات مراقبة", تبين أن جميع من قابلناهم لا يعيرون إهتماما لوضع لافتة تبين للزبائن بأن المحل مراقب بواسطة كاميرات مراقبة، لان في رأيهم أن الزبائن لا يهتمون لذلك، كما هناك من لم يضعها لأنه في حال قام بذلك يمكن أن تسبب شعور بالخوف لبعض الزبائن فلا يدخلوا الى هاته الفضاءات، وهناك من يستغل كاميرات المراقبة دون رخصة خاصة منهم من يمارس نشاطه التجاري بطريقة غير قانونية – لا يمتلكون سجل تجاري – لذلك فهم يتجنبون وضع هذه اللافتة.

7- في حالة وقوع عطب في أجهزة الرقابة عن بعد

بعد تحليلنا للمقابلات حول إحتمالية وقوع عطب لكاميرات المراقبة، تبين أنه لا يوجد من يقوم بإصلاح مثل هذه الاعطاب وهو الامر الذي يصعب عليهم عملية الرقابة ويدفعهم الى إقتناء أجهزة أخرى، ومنهم من صرح بأن كاميرات المراقبة الموجودة في السوق معظمها مقلدة.

8- حول استغلال كاميرات المراقبة في حالة انقطاع التيار الكهربائي

بعد تحليلنا للمقابلات فإن هناك القليل من المبحوثين الذين يستعملون كاميرات متطورة تعمل حتى في اثناء الرؤية الليلية وهو الامر الذي يسمح لهم بمراقبة ممتلكاتهم بطريقة عادية، بينما يرى مبحوثون آخرون أن العائق الوحيد في عملية الرقابة هو إنقطاع التيار الكهربائي فهم لا يمتلكون مولدات كهربائية و لان الأجهزة التي يمتلكونها لاتسمح لهم بالتسجيل إلا لمدة قصيرة خاصة عندما يكون الانقطاع لأكثر من ساعة، ومنهم من يمتلك مكثفة لا تسمح لهم بالتسجيل لمدة طويلة وهو الامر الذي يعيق عملية الرقابة خاصة في الفترة الليلية.

الاستنتاجات الفرعية والعامة للدراسة:

إنطلاقا من أهداف الدراسة وبعد جمع البيانات وتحليلها توصلنا الى النتائج التالية:

1/ الاستنتاجات الفرعية للدراسة

1- عرض النتائج المتعلقة بالتساؤل الفرعي الأول

خضع التساؤل الفرعي الأول للدراسة والذي كان يدور حول مدى فاعلية الرقابة الالكترونية في الوقاية من جرائم السرقة والتي تم تحليلها في ضوء عديد المؤشرات الدالة على فاعلية الرقابة الالكترونية حيث توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

- ❖ كشفت الدراسة على أن هناك دور كبير للرقابة الالكترونية عن بعد في حياة الفرد والتي من خلالها يكون لها دور فعال خاصة في ردع المنحرفين على القيام بأفعالهم وهذا من خلال إجابات المبحوثين أثناء المقابلات، وهو الامر الذي لاحظناه من خلال الاستعمال الكبير لهذه الأجهزة في شتى الأماكن، حتى أنه هناك محلات ذات نشاط تجاري جد بسيط قام مالكه بصرف مبالغ باهظة من أجل تركيب كاميرات المراقبة، كما كشفت الدراسة أن الرقابة الالكترونية عن بعد تعد شرطا أساسيا في حياة الفرد وهذا ما لمسناه من خلال إجاباتهم.
- ❖ كشفت الدراسة على مدى أهمية كاميرات المراقبة من خلال بعث الشعور بالأمن في أماكن العمل ومزاولة الأنشطة التجارية بكل أنواعها وحتى خارجها، ولتكون ذات فعالية أكبر يجب الاستعانة بأدوات رقابية أخرى وهذا بوجود شروط فيزيقية.
- ❖ كشفت لنا الدراسة على أن جريمة السرقة يمكنها أن تحدث بوجود أو إنعدام الرقابة الالكترونية عن بعد، وهذا راجع الى طبيعة النشاط الروتيني الذي يزاوله الفرد. كما أن للفضاء والمحيط المستغل الذي ينتمي إليه دورا كبيرا في وقوع مثل هذه الجرائم.
- ❖ كشفت الدراسة على أن رد فعل المبحوثين تجاه تعرضهم الى جريمة السرقة تختلف حسب السياق الذي تقع فيه من خلال وجود ثقافة التبليغ عن المشتبه فيهم أو السكوت عن

الفعل المقترف. وهو ما يدفع بالمجرم للعود في ارتكابه للجريمة كل مرة لا تكون فيها رقابة، لأنه على يقين أنه غير مراقب وهو الامر الذي يحفزه للقيام بفعله.

❖ كشفت الدراسة على أن مجال رؤية كاميرات المراقبة يلعب دورا كبيرا في مراقبة ما يدور في المحيط المستغل وكذا المساحة. حيث كانت إجابات المبحوثين من خلال المقابلات في الدور الرئيسي لأماكن وضع كاميرات المراقبة داخل وخارج المحيط.

❖ كشفت الدراسة أنه إضافة الى الرقابة الالكترونية، يمكن الاعتماد على وسائط رقابية أخرى مما يزيد من فعالية الرقابة. وهو ما لمسناه من خلال المقابلات مع المبحوثين.

❖ كشفت الدراسة على أن الفرد الزبون لا يبالي بوجود أجهزة تراقبهم وهذا حسب إجابات المبحوثين حولهم أثناء المقابلات.

2- عرض النتائج المتعلقة بالتساؤل الفرعي الثاني

خضع التساؤل الفرعي الثاني للدراسة والذي كان يدور حول الدافع وراء استغلال كاميرات للمراقبة والتي تم تحليلها في ضوء عديد المؤشرات التي تدل على أن هناك استراتيجيات متبعة من أجل الوقاية من جرائم السرقة حيث توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

✓ توصلت الدراسة على أن الرقابة الالكترونية المستغلة جلها مسخرة الى مراقبة الممتلكات الخاصة وهذا خوفا من وقوعهم ضحايا لأي جريمة سرقة، حيث تبين لنا من خلال إجابات المبحوثين خلال المقابلات وما لاحظناه في ميدان الدراسة.

✓ توصلنا خلال الدراسة الى أن جودة ونوعية الأجهزة المستعملة في الرقابة عن بعد تلعب دورا كبيرا في هذه العملية خاصة مع تطور تقنيات المراقبة الحديثة التي تسهل لهم عملية الرقابة، وهو ما لمسناه من خلال مقابلاتنا مع المبحوثين.

✓ توصلنا خلال الدراسة على أن جرائم السرقة تقع في الأماكن الغير مراقبة و التي لا يمسحها مجال رؤية كاميرات المراقبة. كما أن للمحيط الخارجي وكذا مدى شدة الرابط الاجتماعي بين الافراد تلعب دورا هاما في الحيلولة دون وقوع جرائم سرقة وهو ما لمسناه من خلال مقابلة المبحوثين.

✓ توصلنا من خلال الدراسة الى أن الجانب الأمني أو التغطية الأمنية تلعب دورا كبيرا في وقوع أو عدم وقوع جرائم سرقة, وأن عامل الردع قد يكون حتى بوجود كاميرات مراقبة لا تعمل.

✓ توصلنا من خلال الدراسة الى أن انفتاح المرأة وخروجها الى الحياة المهنية جعلها تكون جزء من المعادلة, وأنها أصبحت تنافس الرجل في المعاملات والتسوق. وهو ما رصدناه من خلال المقابلات مع المبحوثين.

✓ توصلنا من خلال الدراسة الى أن المحيط المجاور لمكان مزاولة النشاط مهم جدا في عملية الرقابة. وكذا التهيئة العمرانية تسهل عملية الرقابة والدفاع عن هذا المحيط خاصة في وجود من يعرفون هذا المحيط جيدا.

✓ توصلنا من خلال الدراسة أن طريقة مشاهدة ما يتم إلتقاطه من كاميرات المراقبة يكون من خلال الشاشة أو جهاز الكمبيوتر أو عن طريق الهاتف النقال بالاتصال اللاسلكي عبر الانترنت.

3- عرض النتائج المتعلقة بالتساؤل الفرعي الثالث

خضع التساؤل الفرعي الثالث للدراسة و التي كان يدور حول معوقات عملية الرقابة الالكترونية عن بعد في الوقاية من جرائم السرقة والتي تم تحليلها في ضوء عديد المؤشرات الدالة على فاعلية الرقابة الالكترونية حيث توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

✓ توصلنا من خلال الدراسة أن طبيعة المراقبة تتم تبعا للنقاط العمياء التي لا تصلها الرؤية أو مجال الرؤية للأجهزة المستغلة ضيق.

✓ من خلال الدراسة توصلنا الى أن التخطيط العمراني الحضري يساعد في عملية الرقابة بوجود أو انعدام رقابة الكترونية عن بعد و هو ما يسهل الرقابة الطبيعية للافراد.

✓ من خلال الدراسة تبين أن قوة الرابط الاجتماعي بين مزاولي النشاط التجاري لها ردة فعل إيجابية عند وقوع أي جريمة من خلال تفاعلهم فيما بينهم, وهو ما رصدناه أثناء مقابلة المبحوثين.

✓ من خلال الدراسة تبين أن بوجود رقابة رسمية قريبة يكون التدخل فعال وإيجابي وذلك حسب المحيط المستغل ما يصعب على المشتبه فيهم الإفلات من قبضة الامن والعكس صحيح.

✓ من خلال الدراسة تبين أن الأجهزة الكثيرة الاستغلال تعمل بالأنترنت وتكون موصلة سلكيا أو لاسلكيا، من أجل البقاء على إطلاع دائم بما يحدث إضافة الى الظروف الملائمة.

✓ كشفت الدراسة على أن جل المبحوثين أثناء المقابلات لا يعيرون أي إهتمام لوضع لافتة تنبه الزبائن على أن المحل مراقب وهذا حتى لا تثير مخاوف النساء خاصة وانهم أصبحوا يشكلون النسبة الأكبر من الزبائن.

✓ كشفت الدراسة على أن عدم وجود تقنيين يقومون بإصلاح أعطاب هذه الأجهزة يعيق عملية الرقابة.

الاستنتاجات العامة للدراسة:

توصلت الدراسة الى أن زيادة فاعلية إستخدام الرقابة الالكترونية عن بعد مرتبط بعدة عوامل، منها المعرفة الجيدة لهذه الأجهزة التقنية خاصة في ظل التطور التكنولوجي وبروز أجهزة جد متطورة منها تقنية قراءة لوحات ترقيم المركبات وكذا ملامح الوجه، مع دعمها بوسائل رقابية أخرى, وهو ما وجدناه عند بعض المبحوثين من خلال استعمالهم لأجهزة إنذار صوتية تسمح لهم بالمراقبة و المتابعة الجيدة لممتلكاتهم.

بالإضافة الى ذلك وجدنا أن المحيط و تصميم البنايات يلعب دورا هاما وهو الامر الذي وقفنا عليه خاصة في الاحياء الشعبية التي يوجد بها افراد يعرفون بعضهم ويتفاعلون مع بعضهم منذ مدة ، هؤلاء تسمح لهم البنايات التي يقطنونها من ملاحظة كل ما يدور بالحي وبالتالي مراقبة المحلات التجارية من شرفات المنازل، وأن كل حركة غير عادية سوف يتفطن لها ساكنوا هذه المنطقة، وبالتالي يشعر جميع الأعضاء بالمنفعة المتبادلة لردع الجريمة، وهو الامر الذي أكدت عليه نظرية الفضاء الآمن أو الفضاء القابل للدفاع لأوسكار نيومان، بحيث اعتبرت النظرية أن المحيط المستغل للنشاط التجاري ملك لهؤلاء الافراد وبالتالي هم ملزمون بمراقبته بأنفسهم وهو الامر الذي يشعرهم بالراحة وأن كل دخيل عن المنطقة سوف يجد مجتمع يقظ.

كما توصلت الدراسة الى أن للرقابة الرسمية دور كبير في زيادة الإحساس بالامن وكذا محاربة الجريمة والمجرم وهذا بمساعدة الرقابة الطبيعية التي تكون من الفرد نفسه أو من أفراد آخرين.

إستغلال أجهزة ومعدات جيدة يسمح بمراقبة المكان مع الاخذ بعين الاعتبار للعامل الفيزيقي، ونعني به أن الأجهزة المتطورة تؤدي دورها في المراقبة بطريقة احترافية خاصة عندما لا تكون هناك عوائق مثل نقص الإنارة في المكان المراد مراقبته أو وجود أشجار أو الكاميرات موجهة مباشرة لاشعة الشمس.

إستغلال مثل هذه التقنيات يجب أن يكون مقننا وهذا حتى لا يقع مالكوها في المحظور وتكون عامل إقناع للجهات المختصة، وهو الامر الذي وقفت عليه بعض الجرائد الالكترونية العربية التي تتحدث عن كاميرات المراقبة في الجزائر– جريدة العربية– في مقال نشر في 23 ماي من السنة الجارية بعنوان: الجزائر.. جدل حول "فضائح" كاميرات المراقبة بالمحلات، كاتب المقال: أصيل منصور، الذي يتحدث حول تحول هذه الوسيلة من مهمتها الأمنية الى التهديد والتشهير بنشر صور مقترفي السرقة خاصة في المحلات والمساحات التجارية وهذا عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهذا في حال لم يقم الفاعلون بإعادة ما تم سرقته منهم. هذا الامر الذي أثار جدلا مجتمعيا، بحيث اعتبروا أن تأديب الجناة هو من مهام العدالة و الامن معا وأن أصحاب المحلات ليسوا مخولين بتأديبهم، الامر الذي دفع بالمصالح الأمنية التحرك من أجل مراقبة تراخيص تنصيب كاميرات المراقبة لأصحاب هذه المحلات. وهو الامر الذي وقفنا عليه في إحدى صفحات الفيس بوك لمحل خاص ببيع الملابس والاحذية ومواد التجميل والاواني والأجهزة المنزلية في ولاية وادي سوف المسمى " بازار أم سلمى " الذي نشر في صفحته في أواخر شهر أفريل لشريط فيديو مصور لعجوز تقوم بسرقة ملابس من محله والتي لاحظها عن طريق شاشات المراقبة، وقام بالتبليغ عنها لدى مصالح الامن.

توصلت الدراسة الى أن النشاط الروتيني لبعض مزاولي النشاطات التجارية جعلهم عرضة للوقوع عدة مرات ضحايا جرائم سرقة خاصة لدى المحلات التي تحتوي على معروضات صغيرة بحيث يستغل المجرمون إنعدام الرقابة على هذه المواد وكذا سهولة سرقتها وهو ما يدفعهم الى القيام بفعلتهم، والامر الذي يجعلهم يعاودون الكرة، أن مالكي هذه المحلات لا يعيرون لهذه السرقات أي اهتمام. كما أن غياب ثقافة التبليغ عن الجرائم صغيرة كانت أم كبيرة تلعب دورا فعالا في زيادة الجريمة وهو الامر الذي يسمح للمجرم باستغلال الفرصة، وهو ما وقفنا عليه عند بعض المحلات أنهم يتعاملون مع جرائم السرقة بتحفظ ولا يبلغون عنها وهو الامر الذي يترك الفرصة قائمة للعود في الجريمة. لذا من الضروري وضع

حد لمثل هذه التجاوزات لكي تكون سببا في ردع المجرمين. من خلال الخبرة المهنية وجدنا أن في الجزائر العاصمة هناك من يبلغون عن أدنى الأمور التي تحصل داخل الحي حتى عن التجار المتجولين الذين يستعملون مكبرات الصوت، فما بالك بأمور أخر، هذا الامر يقطع الطريق عن كل عمل إجرامي محتمل.

خاتمة

الخاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين أن الرقابة الالكترونية عن بعد والتي أصبحت تتماشى مع التطور العلمي الكبير، أصبح لها الدور الكبير في المجتمع كما في المؤسسات الرسمية والغير رسمية. بحيث أصبح تفعيلها ضرورة لا بد منها من خلال قيام الأجهزة المختصة بالرقابة الاعتماد عليها بهدف الوقاية من جميع الجرائم خاصة إذا تعلق الامر بالسلامة و الأمن العام.

إن استخدام المواطنين لكاميرات المراقبة في أماكن مزاولة أنشطتهم التجارية أو الإدارية أو في مساكنهم ينبغي أن يتم وفق شروط معينة أهمها أن توضع في حدود محيط المسكن وهذا حتى لا تدخل في حدود انتهاك خصوصية الغير. كما أن استغلالها بطريقة قانونية يجعل من هذه الأجهزة أن تكون كدليل مادي قانوني غي حالة الإثبات الجنائي.

ضرورة التنبيه الى أن المكان مجهز بكاميرات مراقبة بالنسبة للاماكن المراقبة حتى يتسنى للأشخاص معرفة أنهم تحت المراقبة بواسطة الفيديو.

وضع قانون خاص لكاميرات المراقبة المستغلة من طرف المواطنين لحماية ممتلكاتهم ضد مختلف الأعمال الإجرامية.

وضع قانون يسمح للجهات الامنية استغلال التسجيلات الخاصة بالمواطنين في حال تم طلبها كوسيلة لإقناع العدالة وسند في التحقيق القضائي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

1. احمد أبو القاسم: الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياضي.
2. خالد محمد بني حمدان، وزميله: الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن,2019,
3. دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري, المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية وقانونية، المجلد6، العدد 3، 2021.
4. صالح هاشم صادق: التخطيط و الرقابة، الجامعة المفتوحة للنشر، طرابلس، ليبيا، 1998.
5. طارق طه: التنظيم (النظرية–الهيكل–التصميمات)، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
6. عايد عواد الوريكات: نظرية علم الجريمة, دار النشر والتوزيع, الأردن, ط02, 2013.
7. محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، دار صادر للنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1994.
8. محمود صالح اليسير: وسائل التصوير الحديثة (كاميرات المراقبة) في مواجهة حرمة الحياة الخاصة، كلية الحقوق جامعة المنصورة، 2019.

الكتب باللغة الاجنبية:

9. Bertrand Vallet : L'émergence d'une prévention urbaine, analyse d'un processus de traduction des théories de prévention situationnelle, université de Toulouse, le Mirail, France.
10. Dictionnaire HACHETTE , édition 2017.
11. Eric Heilmann : La vidéo surveillance, une réponse efficace a la criminalité, Les Presses de l'Université de Montréal, Volume 36, numéro 1, printemps ,2003.
12. Maurice Cusson, Bonoit Depont, Fredric Lossiaut : Traité de sécurité intérieur, librairie national et archive, Canada,partie4,2007.
13. Patrick G.Donnely : Newman Oscar :Defensible Space Theory, University of Dayton,2010.

المجلات:

14. بن عبد الله بن عساف العواجي: دور القضاء في الوقاية من الجريمة، المجلة العلمية لنشر البحوث، المملكة العربية السعودية.
15. حمادة حسن محمد حسن: مجلة الدراسات العربية: كلية دار العلوم، جامعة المينا، مصر.
16. لونيسي ريم: معيقات توظيف المقاربة النظرية في الدراسات السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد08، رقم02، 2023.
17. مجلة الدراسات القانونية (صنف ج)، مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المجلد08، العدد01، السنة جانفي 2022.
18. محمد سعيد تركي، نسيغة فيصل: سياسة الوقاية والمنع من الجريمة، مجلة البحوث والدراسات، المجلد15، العدد01، 2018.
19. نور سليمان: تاريخ التصوير الفوتوغرافي، مقال منشور بمجلة ترا الإماراتية، العدد257، مارس 2021.

الدراسات:

20. Walid bourenane : étude et conception d'un système de télésurveillance et de détection de situation critique, université de Toulouse,France,2013,P30.

الاطروحات:

21. المطيري عبد العزيز عبد الله محمد جعدان: دور كاميرات المراقبة في الكشف عن الجريمة والحد منها: دراسة ميدانية من وجهة نظر رجال الامن و المواطنين في المجتمع الكويتي, أطروحة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن,2019.

المحاضرات:

22. لالو رابح: دروس في النظرية العامة للجريمة, محاضرات القيت على طلبة السنة الثانية ليسانس كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة البليدة02, السنة الجامعية 2021/2020.

المواقع الالكترونية:

23. منع الجريمة من خلال مراعاة التصميم البيئي: الموقع الالكتروني www.wikipedia.com بتارخ 2024/03/22 الساعة23سا25

24. حسام الدين المحيميد: المدخل الى أنظمة المراقبة، كتاب منشور بموقع https//www.archive.org.com,2014,

25. Caméras de surveillance dans la lutte contre la criminalité, https://www.lexpressiondz.com/index.php/-le 20/03/2024a 23:25

26 Des milliers de caméras de surveillance envahissent Alger, Quotidien La nouvelle république, https://www.lnr-dz.com /2022/04/24/à 22h35.

27. الموقع الالكتروني للجريدة الالكترونية La nouvelle république https://www.lnr-dz.com/ تاريخ التصفح 2024/04/24 الساعة 23سا25

28. الموقع الالكتروني https://www.clearway.co.uk تاريخ التصفح 2024/03/12 الساعة 20سا25.

موقع العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk تاريخ التصفح 2024/03/13 الساعة 12سا20.

29. الموقع الالكتروني https://www.alhurra.com/tech تاريخ التصفح 2023/06/07 الساعة 20سا20.

30. الموقع الالكتروني : https://elikhbaria.dzle. تاريخ التصفح 30/03/2024 الساعة 21سا30.

31. الموقع الالكتروني .https://www.almaany.com/ar/dict/ar-arتاريخ التصفح 2024/03/17 الساعة10سا25.

32. الموقع الالكتروني https://www.falcon-cctv.com تاريخ التصفح 2024/03/22 الساعة 12سا30.

33. الموقع الالكتروني https://www.xontel.com تاريخ التصفح 2024/03/30 الساعة 15سا30.

34. الموقع الالكتروني https://www.technical-24.com تاريخ التصفح 2024/03/15 الساعة 11سا15.

35. وسام كوداش: **مقال** على موقع جريدة الاخبارية، https://www.elikhbaria.dzبتاريخ 2024/04/24الساعة 14:20

36. محفوظ نحناح: دعوة لزيادة استخدام كاميرات المراقبة, الجريدة الالكترونية: La nouvelle république. بتاريخ 2021/05/16 الساعة 21سا30

المراسيم الرئاسية والتنفيذية:

37. المرسوم الرئاسي رقم 15-228 المؤرخ في 7 ذو القعدة عام 1436 الموافق لـ 22 غشت سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بتنظيم النظام الوطني للمراقبة بواسطة الفيديو وسيره الجريدة الرسمية العدد 45 الصادرة في 23 أوت سنة 2015 السنة 52.

38. المرسوم التنفيذي رقم:09-410 المؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1430الموافق لـ 10 ديسمبر 2009 يحدد قواعد الأمن المطبق على النشاطات المنصبة على التجهيزات الحساسة، الجريدة الرسمية العدد73، الصادرة في 13 ديسمبر 2009.

الملاحق

أولا: عرض البيانات و تحليلها

المحور الاول: البيانات الشخصية

5- السن

6- الجنس ذكر انثى

7- الحالة المدنية أعزب متزوج أرمل مطلق

8- المستوى التعليمي دون مستوى إبتدائي متوسط ثانوي جامعي

المحور الثاني: فاعلية الرقابة الالكترونية عن بعد في الوقاية من جرائم السرقة

01 المقصود بالرقابة الالكترونية عن بعد.

02 إمكانية إعتبار كاميرات المراقبة شرطا ضروريا.

03 الشعور بالامن داخل مكان مزاولة النشاط التجاري بوجود كاميرات المراقبة.

04 بخصوص تعرض مكان العمل الى السرقة قبل أو بعد تركيب كاميرات المراقبة.

05 بخصوص ردة الفعل في حال إكتشاف التعرض الى سرقة المواد المعروضة.

06 دور مواقع كاميرات المراقبة .

07 بخصوص إستغلال وسائل مراقبة الكترونية أخرى

08 بخصوص إهتمام الزبائن لكاميرات المراقبة

المحور الثالث: الدافع وراء استغلال الرقابة الالكترونية عن بعد

01 القيمة المراد مراقبتها بواسطة كاميرات المراقبة الأشخاص أم المواد المعروضة.

02 بخصوص وقوع جرائم في المحيط الخارجي لمكان النشاط التجاري

03 بخصوص تدخل عناصر الامن في حال وقوع جريمة سرقة في المحيط الخارجي

04 الفئات التي يتعامل معها أصحاب الأنشطة التجارية

05 موضع كاميرات المراقبة

06 دور المحيط الخارجي في الوقاية من جرائم السرقة

07 كيفية مراقبة ما يتم تسجيله.

08 بخصوص تعرض مكان العمل الى السرقة قبل أو بعد تركيب كاميرات المراقبة.

المحور الرابع: عوائق عملية الرقابة الالكترونية عن بعد في القيام بدورها

01 طبيعة المراقبة في أوقات الذروة

02 دور المحيط الخارجي

03 ردة فعل مزاولي الأنشطة التجارية المتجاورين عند وقوع أي جريمة سرقة

04 بخصوص تدخل عناصر الامن

05 نوعية الأجهزة المستخدمة وظروف استغلالها ومدى جودتها

06 بخصوص وضع لافتة تبين بأن المحل مراقب عند مدخل مقر النشاط التجاري

07 في حالة وقوع عطب في أجهزة الرقابة عن بعد

08حول استغلال كاميرات المراقبة في حالة انقطاع التيار الكهربائي

-الشكل01- كاميرا مراقبة ثابتة

-الشكل02- كاميرا مراقبة متحركة

- الشكل 03- كاميرات المراقبة المستعملة من طرف المصالح الامنية

- الشكل 04-
مكونات نظام الرقابة بواسطة الفيديو

النموذج رقم 01 (على الأقل أربعة حصص ملاحظة)

	حصة الملاحظة رقم ..... التاريخ: ...../...../..... التوقيت: بين ..... و..... المكان: .....
مكان الملاحظة (تدوين الخصائص الفيزيقية للمكان الثابتة والمتغيرة)	.....
الأشخاص (توصيف الأشخاص الملاحظين من حيث الجنس، العمر، الهيئة الخارجية واللباس، العدد، طبيعة التواصل فيما بينهم، طبيعة الحركة، زمن التفاعل،،، الخ)	.....
الأنشطة العامة (توصيف أنشطة الافراد حسب الموضوع الملاحظ، وحجم تكرارها، واي شيء يخص التفاعل العاطفي والفيزيقي للأفراد، ومختلف القواعد المحيطة بتفاعلاتهم في إطار الموضوع الملاحظ)	.....
الأنشطة المرتبطة بموضوع الملاحظة: المشترك / والمختلف (توصيف أكثر الأفعال او الممارسات، او الخطاب الأكثر تداولا، الأكثر اشتراكا بين الافراد / والعكس) أدوار كل فرد من المجموعة الملاحظة، تقسيم العمل ان وجد حسب مؤشرات الجنس والعمر)	.....

الشكل 05

نموذج حصص الملاحظة

مثال

نموذج لجدول يسهل ويوضح عملية تفريغ محتوى المقابلات وتحليلها

التحليل الشخصي للمعطيات وخطاب المبحوثين ويكون معزز بافكار وتحليل نظري سوسيولوجي	الأنماط الملاحظة (السلوك / التواصل / التمثلات / الممارسات .... الخ حسب الموضوع وحسب محتوى ومحاور المقابلات	العناصر والأفكار المميزة والمختلفة لكل مشارك /مبحوث بين المبحوثين (في كل سؤال)	العناصر والأفكار المشتركة بين المبحوثين (في كل سؤال)	إجابات الأفراد الذين تمت معهم المقابلات				الأجوبة
				الشخص 01 (تحليل صفته : .....)	الشخص 02 (تحليل صفته : .....)	الشخص 03 (تحليل صفته : .....)	الشخص 04 (تحليل صفته : .....)	الأسئلة

الشكل 06

نموذج تفريغ محتوى المقابلات

الملخص:

اهتمت هذه الدراسة بمعالجة موضوع استراتيجيات الرقابة الالكترونية عن بعد للوقاية من جرائم السرقة، بحيث قسمت الى أربعة فصول، خصص الأول كمدخل للدراسة أما الثاني خصص لدراسة الإطار المنهجي للدراسة، ليهتم مضمون الفصل الثالث بدراسة الاطار النظري للدراسة، أما الفصل الرابع خصص للإطار الميداني للدراسة.

وقد استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي معتمدين على كل من الملاحظة و المقابلة كأدوات لجمع الأدوات، وتم إختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية (العمدية) على عينة من مجموعة محلات ذات أنشطة تجارية مختلفة بلغ عددها 08 محلات مجهزة بكاميرات مراقبة.

أما في ما يخص النتائج فقد توصلت الدراسة الى أن للرقابة الالكترونية عن بعد الدور الكبير في المجتمع بهدف الوقاية من جميع الجرائم خاصة منها جرائم السرقة، وذلك باتباع استراتيجيات مخطط لها مسبقا من طرف الخواص أو من طرف المصالح الأمنية، كما أن استخداماتها ينبغي أن تتم وفق شروط قانونية مع وضع قانون خاص لكاميرات المراقبة المستغلة من طرف المواطنين لحماية ممتلكاتهم ضد مختلف الاعمال الاجرامية. وكذلك وضع قانون يسمح للجهات الامنية استغلال التسجيلات الخاصة بالافراد والمؤسسات الخاصة والعامة في حال تم طلبها كوسيلة لإقناع العدالة وسند في التحقيق القضائي.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، الرقابة الالكترونية عن بعد، الوقاية، جرائم السرقة.

Abstract

This study dealt with the topic of electronic remote surveillance strategies for the prevention of theft offences. It was divided into four chapters. The first was devoted as an input to the study. The second was devoted to the study's methodological framework. Chapter III was devoted to the study's conceptual framework. Chapter IV was devoted to the field framework.

In our study, we used the descriptive curriculum based on both observation and corresponding tools to collect tools, and the sample study was selected in the intentional (intentional) manner on a sample of a group of stores with a variety of business activities of 10 shops equipped with surveillance cameras.

With regard to the results, the study found that electronic remote surveillance has a major role to play in society in order to prevent all crimes, especially theft. by pursuing pre-planned strategies by private persons or by security interests, Their use should also be carried out under legal conditions, with a special law on surveillance cameras used by citizens to protect their property against various criminal acts. A law has also been drawn up to allow security agencies to exploit the registrations of individuals and private and public institutions if requested as a means of persuading justice and a basis for judicial investigation.

Keywords: Strategy, electronic remote control, prevention, theft offences.